

المسعى الشرعي أطوار وطاقة استيعابية ومساحة من وجهة نظر العلم الحديث

د/ عمر سراج أبورزيزة (*)

• ملخص:

تتناول الدراسة منطقة ذات أهمية بالغة بين مشاعر الحج والعمرة، إنها منطقة المسعى الشريف، وتكمن أهميته في كونه موضعاً للسعي أحد أركان الحج والعمرة في معظم أقوال الفقهاء. وتتضمن الدراسة في مبحثها الأول تعريفاً لغوياً وشرعياً بكل من الصفا والمروة، وبعض الكلمات ذات الصلة الوثيقة بموضوع البحث، وعقبت بمناقشة ما إذا كانا جبليين مستقلين، أم جزأين يسري حكمهما على ما هما منه أولاً، مرجحة نفس ذلك. وفي المبحث الثاني ناقشت الدراسة - تنميماً للفائدة - مشروعية السعي وحكمه في المذاهب على اختلافها لما لذلك من أثر في حرص الحجاج على السعي مهما كلفهم

(*) عضو هيئة التدريس بقسم الهندسة المدنية كلية الهندسة، المشرف العام على وحدة أبحاث، إعادة إعمار عين زبيدة والمياه الجوفية، جامعة الملك عبدالعزيز - جدة.

نبذة تعريفية: أ.د. عمر سراج عمر أبورزيزة - من مواليد عام ١٣٦٩هـ بمكة المكرمة . نال درجة الماجستير في الهندسة المدنية من جامعة أوكلاهوما بأمريكا عام ١٩٧٩م والدكتوراه من نفس الجامعة عام ١٩٨٢م. عمل مستشارا لقراية ثلاثين عاما في هيئات محلية وعالمية مثل وزارة الشؤون البلدية والقروية ، ومستشارا لهيئة تطوير مكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسة ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ، وشبكة جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا، وشارك في قراية ثلاثين ندوة ومؤتمراً، وأكمل طبع خمسة كتب ، ونشر قراية ثمانين ورقة علمية ، وله ثلاثة كتب في طور الطبع .

ذلك من وقت وجهد، حيث إنه ركن عند غير الأحناف والإباضية. وتضمن المبحث الثالث تاريخاً للمسعى وحديثاً عن موقعه ووصف له وللجبلين، وشرحت الأسباب التي نتج عنها اختلاف الأقوال في تحديد طوله، كما تحدث عن عرض المسعى الشرعي والمتاح للسعي منه، وأهم العوامل التي أدت إلى اختلاف الأقوال في تحديده، ثم ما خلصت إليه الدراسة في تحديد أبعاده، كما بين هذا المبحث ما طرأ من تغييرات على الجبلين ومكان السعي وطاقاته الاستيعابية كما بين امتدادات الجبلين من نواحيهما الأربعة، ليخلص إلى أن ما كان عليه مبنى السعي أو ما صار إليه حالياً بعد التوسعة الأخيرة حيث يستوعب كامل مساحة المسعى الشرعي. أما المبحث الرابع فكان رصدًا للأطوار والمراحل التي مر بها المسعى ورفعاً مساحياً له منذ أن كان أرضاً فلاة منبسطة فيما بين عصر هاجر وصدر الإسلام، ثم ما كان بعد ذلك من زحف المباني على الجبلين والمسعى مع عدم التسبب في ازدحام المسعى نظراً لقلّة عدد الساعين في تلك الحقبة التاريخية، إلى أن كانت التوسعة الأولى للمسعى على يد الخليفة العباسي المهدي ثم الثانية في أواخر أيامه، ليظل المسعى دون زحام إلى أن جاء العصر الحديث وبدا الزحام يهدد أرواح الساعين فكانت التوسعة السعودية الأولى التي رفعت الطاقة الاستيعابية للمسعى لتتفوق على أعداد الساعين، تلك التوسعة التي أنشئ فيها للمسعى مبنى من طابقين بعرض قدره ٢٠ متراً، تلتها التوسعة السعودية الثانية التي أضافت مستوى ثالثاً للمسعى هو سطح الطابق الثاني، ثم تلي ذلك التوسعة السعودية الثالثة توسعة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتتفوق طاقة المسعى على عدد الساعين وليستمر هذا التفوق إن شاء الله لفترة تصل - حسب التوقعات - إلى أربعينات القرن الهجري الحالي أو إلى

الستينات في تقدير آخر. وهي توسعة ضاعفت عرض مبنى السعي وجعلته من ثلاثة طوابق قابلاً للزيادة. أما المبحث الخامس فهو نظرة استشرافية لزيادة الطاقة الاستيعابية للمسعى، بعرض الخيارات المتاحة مع مناقشة كل منهما، فناقش البحث الخيار الإنشائي رأسياً وأفقياً، ثم الحلول التنظيمية التي يكون لها دور فاعل في تخفيف زحام المسعى مع عدم حاجتها لما يتطلبه الحل الإنشائي من أموال ثم ختمت الدراسة بأربع وعشرين توصية في عرض دقيق موجز.

• مدخل:

الصفا والمروة من شعائر الله، والسعي بينهما ركنٌ من أركان الحج والعمرة على معظم الأقوال. ولذا كان من المهم تيسيره للساعين والعناية بما يتعلق به من أحكام. ولما كانت الأحكام قادرة على استيعاب الأحوال والظروف المختلفة التي يمر بها المسلمون في الأزمنة المختلفة ونظراً لما للعلم من دور كبير في حل المشاكل المتعلقة بالمسلمين في حياتهم وعبادتهم، فإنه يلزم إعطاء المسعى حقه من البحث العلمي المتأنى حتى يمكننا تحقيق التيسير المطلوب. بعد أن آل حال المسعى لأن يكون طريقاً متعرجاً ضيقاً يتراوح عرضه بين ثمانية أمتار عند الصفا وأحد عشر متراً عند المروة^(١)، وبعد أن كان فلاة واسعة منبسطة تمتد بين جبلي الصفا والمروة وكانت الحوانيت والمباني السكنية تحفه من كلا جانبيه، بل وتصعد معه، وكان الحجاج والمكيون يرتادونه للتسوق، ورغم ضيق المسعى والحركة الدؤوب فيه إلا أنه كان كافياً لاستيعاب الساعين وقتئذ، حيث كان عدد الحجاج يتراوح

بين خمسين ومائة ألف حتى نهاية عام ١٣٧٠هـ^(*). بيد أن التطور العلمي في وسائل المواصلات زاد من عدد الحجاج بشكل ملحوظ حتى بلغ في عام ١٣٧٤هـ ٢٣٢,٩٧١ حاجاً^(٢)، وبدأ المسعى يضيق بهم سنة بعد أخرى حتى فاق عدد السعاة الطاقة الاستيعابية له، فقررت الدولة السعودية عام ١٣٧٥هـ / ١٩٥٦م^(٣) توسعته (التوسعة السعودية الأولى) فهدمت الدور والحوانيت وأنشأ في ذلك المكان مبنى من طابقين للسعي وجعل عرضه ٢٠ م بين الصفا والمروة ثابتاً على طوله البالغ ٣٩٤,٥ م، وألحقه بالمسجد الحرام، فزادت الطاقة الاستيعابية الكلية في حينها (الآنية) للمسعى من ٨٠٨٠ إلى ٢١,٠٠٠ ساع. وحين أطل القرن الخامس عشر الهجري بلغ التطور التقني في النقل الجوي شأواً عظيماً يسر من مشقة السفر وقلل من مخاطره وقصر من مدته، مما جعل عدد الحجيج يزداد بشكل كبير إذ بلغ ٨١٢,٨٩٢ حاجاً في عام ١٤٠٠هـ. عندها بدأ المسعى يضيق ثانية بالساعين، وقررت الدولة السعودية^(٤) حينئذ تهيئة سطح المسعى لترفع من طاقته الاستيعابية بقرابة ٤٠% لتصبح ٢٩,٤٠٠ ساعياً، إلا أن ازدياد عدد الحجاج استمر بشكل مطرد حيث بلغ (١,٥٣٨,٤٥٠) في عام ١٤٢٥هـ^(٥) ومن ثم لم تف هذه التوسعة بالمطلوب، وحدث زحام شديد لمسح الحجاج والمسؤولون، وتسبب في سقوط بعض الحجاج خاصة المسنين منهم، وأفقد السعي بعده الروحاني الجميل، وأصبح هم الساعي إتمام السعي بأي طريقة ممكنة والخروج منه سالمًا دون الالتفات إلى مقاصده التعبدية. ومعلوم أن للزحام الشديد أثراً سيئاً على النساء فهن قد يتعرضن لما يؤذيهن، كالتصاق الرجال بهن دون قصد،

(*) انخفض هذا العدد في سنوات الحربين العالميتين إلى قرابة ٢٠٠٠٠ حاج.

لكن هذا يضايقهن ويعنتهن، وتراهن في محاولة دائمة لتحاشي هذا الضرر، ولكن هيهات. كما - أن الزحام الشديد عطل بعض السنن كالرمل^(١) في وادي إبراهيم بين الميلين. وقد دفع هذا الزحام وما تسبب عنه الجهات المسؤولة في الدولة إلى التفكير في توسعة مبنى السعي حتى يستوعب الأعداد المتنامية من الساعين ليس فقط لوقتنا الحاضر، ولكن لثلاثين أو خمسين عامًا قادمة، واتجهت الأفكار نحو زيادة عرضه، ونوقش الموضوع في لقاءات ضمت كبار علماء المملكة، وهو عمل بلا شك يستحق هذا الاهتمام، وكان العلماء حذرين في إدلائهم محتاطين في كتاباتهم وتقاريرهم وفتاواهم وخرجوا بين مؤيد ومعارض ومتحفظ، ومنهم من حاول أن يتوسط في الأمر فاقترح بناء سقف إضافي (ميزان) بين أرضية الدور الأول من المسعى وسقفه، وبعضهم رأي إمكانية إضافة دور آخر، ومنهم من وافق على التوسعة من الجهة الغربية (جهة المسجد الحرام). ولا شك في أن غاية الكل نبيلة وطاهرة، وهم جميعًا بفضل الله مأجورون.

وأعتقد أن أحد أسباب اختلاف الآراء بين هذه النخبة من العلماء هو الغموض الذي يكتنف هذا الموضوع برمته، والموضوع - برأيي - بحاجة إلى آراء علماء الهندسة والمساحة وعلوم الأرض لكشف خفايا الموضوع وإيضاح غموضه حتى يتسنى لعلماء الشرع إصدار الفتوى المناسبة في الموضوع. إنني لا أجد فيما قرأت ما يدل على أن أحدًا قد قام بتحديد عرض جبل الصفا وجبل المروة، بمعنى أن حدود المسعى عرضًا عند الصفا وعند المروة غير معروفة، ومن ثم قد يكون عرض مبنى السعي الحالي غير مستوعب أصلاً لعرض جبلي الصفا والمروة وعلى هذا يمكن للعلماء القول بجواز توسعة مبنى السعي إذا ثبت عدم خروجه عن حدود عرض الجبلين.

إن المسألة برمتها بحاجة ماسة إلى عمل هندسي يقوم به متخصصون في علوم المساحة والهندسة وعلوم الأرض ليقولوا كلمة العلم - لأنهم أهل هذا الذكر والخبرة - من تحديد لعرض كل من جبل الصفا وجبل المروة، ومن ثم تعيين حدود المسعى، ولتصدر فتوى علماء الشريعة بعدُ بناءً على ذلك، ويتبلور هذا العمل الهندسي في تحديد عرض سفح جبل الصفا الشرعي، وهو ما يمثل عرض المسعى من جهة الصفا، وتحديد عرض سفح جبل المروة الشرعي وهو ما يحدد عرض المسعى من جهة المروة، بعد ذلك يمكن تحديد أبعاد المسعى من جهاته الأربع، فإن وجد أن مبنى السعي قد استوعب كامل عرض سفح جبل الصفا أو كامل عرض جبل المروة فعندها تقوم الحاجة إلى فتوى تبين حكم زيادة عرض المسعى عن عرض جبل الصفا أو جبل المروة أو كليهما، أما إذا وجدت الدراسة أن مبنى السعي لم يستوعب عرض أي من هذين الجبلين فستكون الفتوى بأن مبنى السعي لا يزال ضمن حدوده الشرعية.

ولعل من نافلة القول عند دراسة موضوع المسعى وتبني عمل فيه ذي منهجية علمية أن أذكر أنه يجب الإعداد والتخطيط من خلال دراسات استشرافية تبين ظروف المسعى والسعي بعد ثلاثين عامًا بل وربما خمسين عامًا، حيث تشير الحقائق إلى أن عدد الحجاج والمعتمرين في تزايد مطرد. مما يوقفنا على أن مبنى السعي وإن اتسع للحجاج والمعتمرين حاليًا فقد لا يكون قادرًا على استيعابهم مستقبلاً، ومن الأولى أن نعد العدة من الآن باستجلاء ذلك المستقبل وفق منهجية علمية ثم ندرس الأعداد الزائدة عن الطاقة الاستيعابية، ومن خلال الأرقام تحدد السعة الإضافية اللازمة، على أن يتم مرحليًا بجدولة في التنفيذ. ولا أرى معوقًا يعوق تهيئة الأسباب، وتجميع

المعلومات والبيانات، وإجراء الدراسات التي توضح ضرورة زيادة الطاقة الاستيعابية للمسعى من الآن بدءاً من هذه الدراسة، وعرضها على علماء الشريعة بتفصيل يكشف أبعاد الزحام وآثاره السلبية بما يجعل الصورة أكثر وضوحاً لإصدار فتوى تخفف عن الساعين تلك التأثيرات السلبية، كما أن الإعداد المبكر يجعل لدينا وقتاً كافياً للبحث عن معلومات إضافية ودراسات قد يحتاجها العلماء مثل عدد الساعين في أوقات الذروة، والطاقة الاستيعابية للمسعى، وما تعرض ويتعرض له الساعون أثناء سعيهم وسقوط بعضهم خاصة المسنين، ومدى ازدياد الزحام سنة بعد أخرى إذا لم تؤخذ التدابير اللازمة لزيادة الطاقة الاستيعابية للمسعى. وأعتقد أنه بقدر توفير هذه المعلومات التي تجلي المستقبل بالأرقام والحقائق يكون وضوح الرؤية التي تمكن من أخذ القرار. ومن نعم الله وفضله أن الكثير من هذه المعلومات متوفر، نعم نحتاج إلى جهد وعزيمة للقيام بدراسات ميدانية ومكتبية للحصول عليها من مصادرها العلمية والميدانية، هذه المعلومات بحول الله ستشكل مع غيرها من الرؤى الفقهية قاعدة صلبة تتطلق منها فتاوى حكم توسعة المسعى، وكل ما يتعلق به.

من هذا المنطلق وبهذه المعطيات أردت أن أسهم ولو بجهد المقل في القيام بدراسة هذا العمل المبارك، بعد أن استخرت المولى عز وجل سائلاً إياه العون والتوفيق، فأدليت بدلوي وسخرت علمي ووظفت خبرتي واستغللت معرفتي بتلك المناطق المباركة التي ولدت فيها ونشأت بين أكنافها، ودرجت في عرصاتها، واختلطت بحجاجها ومعتمريها، وعشت التغير الكبير الذي طرأ عليها والزيادة المتنامية في عدد الحجاج والتوسعات السعودية الثلاث وإن كان إدراكي للأولى أقل لحدثة سني وقتئذ. فقررت أن أقوم بتحديد

عرض المسعى من منظور هندسي ومنحى جيولوجي، وذلك من خلال تحديد أبعاد جبلي الصفا والمروة وامتدادهما داخل الحرم وخارجه، وأقوم أيضا بدراسات ميدانية ومكتبية لتحقيق هذا الهدف النبيل، كما عازمت على تتبع عرض المسعى عبر التاريخ - ما أمكن - وأقارن ما أجده بما هو قائم، وأسخر ما أستطيع في حشد المعلومات المساعدة التي توضح تغير عرض مكان السعي عبر الزمن، ثم أقوم بإسقاطها على واقع نعيشه الآن في المسعى ضمن أطر وقواعد وأصول الشريعة السمحة راجيًا أن تزيل تلك المعلومات الغموض الذي يكتنف هذا الموضوع المهم لنتمكن من استصدار فتوى مبنية على معطيات علمية وافية وصور واضحة جلية. أسأل الله العون والسداد وأن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم وأن يجعله صدقة جارية وذخرًا للأخرة إنه جواد كريم.

الأهداف:

تهدف الدراسة إلى تحديد عرض كل من جبلي الصفا والمروة من منحى علمي للاستفادة من علوم الهندسة والمساحة والأرض لتحديد مساحة المسعى ومن ثم تحديد الطاقة الاستيعابية للمسعى. كما تهدف إلى تحديد عرض كل من جبلي الصفا والمروة من منظور تاريخي والتغيرات التي طرأت عليها، والبناء على الجبلين، الصفا والمروة، في المسعى. ومن ثم إسقاط مبنى السعي الجديد على المسعى الشرعي لتبيان وقوع مبنى السعي فيه كما تهدف الدراسة أيضا إلى تبيان مشروعية السعي وحكمه للحج والعمرة وتبيان أحكام التوسعة أفقيا ورأسيا لزيادة الطاقة الاستيعابية للمسعى.

المنهجية:

تسلك الدراسة المنهج العلمي الذي يتمثل في الاستفادة من علوم الأرض والمساحة والهندسة، واستخدام النماذج الرياضية، وذلك بفرض الفروض واختبار كل منها لاختيار الأمثل تعاملًا مع الواقع والمستقبل. كما تهتم الدراسة بالمجال الميداني والقيام بزيارات متكررة تؤخذ فيها صور فوتوغرافية يقوم بها محترفون ثم تحلل أيضا من قبل متخصصين لدراسة جبلي الصفا والمروة، مع الاستعانة بالخبراء في الحقول التي تحتاجها الدراسة. كما تسلك الدراسة المنهج الإحصائي بإعداد جداول وأشكال توضيحية لتسهيل وصول المعلومة دقيقة واضحة إلى المسؤولين والقراء الكرام. كما أن الدراسة تستقرئ وقائع التاريخ الإسلامي للاسترشاد بها فيما نحن بصدد الإقدام عليه، واستقراء الواقع بمعاشيته حضورًا وسماعاً من أهالي تلك المنطقة كبار السن الذين كانوا يعيشون فيها، علَّنا نستدرك فنصوب أو نعدل. وأخيراً ستمارس هذه المنهجية من رؤية واقعية أساسها المشاهدة والرصد والتتبع لكل ما يرى ويشاهد مع الرغبة الخالصة المخلصة في توخي حلول يدوم أمدها ويستمر عطاؤها إلى ما شاء الله.

محتويات البحث:

يشتمل هذا البحث على مدخل وخمسة مباحث. يتضمن الأول مطالب ثلاثة أولها المعاني اللغوية لألفاظ الآية الكريمة "إن الصفا والمروة من شعائر الله" وثانيها المعنى الاصطلاحي لها، وثالثها تعقيب واستنتاج. كما يناقش المبحث الثاني مشروعية السعي وحكمه بادئاً بحكم سعي الحج ومبيناً حكم سعي العمرة، أما المبحث الثالث فيحتوي على أربعة مطالب يناقش المطلب الأول السرد التاريخي للمسعى، بينما يناقش ثانيها قياسات أبعاد المسعى عبر

التاريخ ويناقش الثالث عرض المسعى الشرعي وعرض المتاح للسعي منه والرابع يناقش تغيرات طرأت على الجبلين والوادي ومكان السعي وطاقته الاستيعابية، وجاء المبحث الرابع المسعى أطوار ومراحل ورفع مساحي يناقش المطلب الأول الأطوار والمراحل أما المطلب الثاني فيناقش الرفع المساحي، ويناقش المبحث الخامس نظرة استشرافية لزيادة الطاقة الاستيعابية للمسعى لتواكب الزيادة المتنامية لأعداد الحجاج والمعتمرين ، وختمت الدراسة بتوصيات ثم قائمة للمراجع.

• المبحث الأول: تعريفات:

المطلب الأول: المعنى اللغوي:

جرى العرف لدى علمائنا أن يقدموا بين يدي كل بحث مصطلحاته التي تشيع فيه وتكون بمثابة هيكله الذي يبنى عليه نسيجه. وجرياً على سنن هؤلاء العلماء المباركين فإنني أبدأ فصول هذه الدراسة بعرض مفردات الآية ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾^(٧) معرفاً بها في اللغة والاصطلاح الشرعي وتكميلاً للحديث عن الصفا والمروة آتي بخبر عن تكوينها الجيولوجي، ثم أعرض استنتاج الباحث وتعقيبه.

الصفا: حَجَرٌ صلب أملس، فإذا نعت الصخرة قُلْتَ: صَفَاةٌ وصَفَواءٌ، والتذكير: صفا وصفوان، واحده صفوانة، وهي حجارة ملس لا تثبت شيئاً^(٨) وتكلم العلماء في أصل اشتقاقه، فقال المبرد الصفا كل حجر لا يخالطه غيره من طين أو تراب متصل به، واشتقاقه من صفا يصفو إذا خلص^(٩). والحجر إذا خلص من هذه الأشياء فإنه يكون صلباً. والصفا علم على هذا الجبل والآف واللام فيه زائدتان كزيادتهما في الفضل والعباس.

المروّة: واحدة المرو، وهي حجارة بيضاء براقّة (تُقدح منها النار) تورى النار، حكاها الجوهري في الصحاح^(١٠) نقلاً عن الأصمعي. ونقل الفخر الرازي عن الخليل أن المروّة من الحجارة ما كان أبيض أملس صلباً شديد الصلابة، ونقل عن غيره أن المرو الحجارة الصغيرة^(١١). وكذلك قال ابن عاشور سميت المروّة مروّة لأن حجارته من المرو وهي الحجارة البيضاء اللينة^(١٢). ولست أميل إلى تفسير المرو بالحجر الرخو كما ذكر صاحب مغنى المحتاج، لأن أئمة اللغة وصفوه بالصلابة والبياض فيما يشبه الإجماع عندهم والمروّة علم على هذا الجبل، والألف واللام فيه زائدتان.

الشعائر: جمع شعيرة وشعارة بمعنى العلامة، مشتق من شعر إذا علم وفطن، وهي فعيلة بمعنى مفعولة أي معلم بها، ومنه قولهم أشعر البعير إذا جعل له سمة في سنامه بأنه معد للهدى. وشعائر الله تعالى أعلام دينه وأصلها من الإشعار وهو الإعلام والشعيرة هي العلامة أي: من أعلام مناسكه^(١٣).

جُنَاح: قال الجوهري: جَنَحَ، مَالٌ، يَجْنَحُ وَيَجْنَحُ جُنُوحًا. واجْتَنَحَ مِثْلُهُ^(١٤). قال الله تعالى (فإن جنحوا للسلم فاجنح لها) أي إن مالوا إليك فمِلْ إليها. والسلم المصالحة ولذلك أُنِتَتْ. ويقول الزبيدي: جنح يجنح كيمنع على القياس لغة تميم وهي الفصيحة ويجنح بالضم لغة قيس، ويجنح بالكسر وقد قرئ بهما شاذاً كما في المحتسب وغيره، نقله شيخنا^(*) (جُنُوحًا) بالضم مال. والجُنَاح بالضم: الميل إلى الإثم. وقيل هو الإثم عامة أي وما تحمل من الهم والأذى^(١٥).

(*) الشيخ الزبيدي هو العلامة ابن الطيب الفاسي صاحب معجم إضاءة الراموس (مخطوط).

يَطُوفُ: أي يتطوف فأدغمت التاء في الطاء كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾، ﴿يَا أَيُّهَا الْمَرْمِلُ﴾ أي المتدثر والمتزمل، ويقال: طاف وأطاف بمعنى واحد^(١٦). وقال السيوطي "يطوف" بتشديد الطاء والواو والأصل "يتطوف" قلبت التاء طاء وأدغمت التاء في الطاء واحتيج في الماضي إلى زيادة همزة الوصل للابتداء بها لسكون أوله فصار "أطوف" "يطوف" بمعنى "طاف" "يطوف"^(١٧). وقال الجوهري: طافَ حول الشيء يَطُوفُ طَوْفًا وَطَوَافًا، وَتَطَوَّفَ وَاسْتَطَافَ، كله بمعنى. ورجلٌ طافٌ، أي كثير الطواف^(١٨). وقال أبو مسلم: وطاف وتطوف، تفعل بمعنى فعل كثيرا. وقال ابن منظور: (١٩) وطاف بالقوم وعليهم طَوْفًا وَطَوَافًا وَمَطَافًا وَأَطَافَ: استدار وجاء من نواحيه، وقيل: طافَ به حام حوله، وطاف بالبيت: دار حوله، وفي الحديث ذكر الطواف بالبيت، وهو الدوران حوله، والطوافُ فعَالٌ، شبهها بالخادم الذي يَطُوفُ على مَوْلَاهُ ويدور حوله، وطاف بالشيء قاربه وألم به.

تطوع: يقول الجوهري: التطوع بالشيء التبرع به^(٢٠). وقال الزبيدي: والتطوع ما تَبَرَّعَ به مِنْ ذَاتِ نَفْسِهِ مما لا يلزمه فرضه. وصلاةُ التَّطُوعِ: النافلة وكل مُتَّفَلٍّ خير^(٢١)، والطوع هو الانقياد، والطوع ما ترغب به من ذات نفسك مما لا يجب عليك^(٢٢).

المطلب الثاني: المعنى الاصطلاحي:

الصفاء والمروة: الصفا والمروة جبلان مجاوران للمسجد الحرام، وهما وإن كان اسماهما يطلقان على كل جبل توصف حجارته بما ورد في كتب اللغة إلا أنهما صارا علمين بالغلبة على هذين الجبلين بالذات^(٢٣) والألف واللام فيهما زائدتان زيادتهما في مثل العباس والفضل. وقد ورد في بعض

المعاجم أن الصفا لحف(*) جبل أبي قبيس^(٢٤). وقال آخرون إن جبل الصفا طرف جبل أبي قبيس^(٢٥). وقالوا: الصفا والمروة اسمان لجبلين متقابلين فأما الصفا فهو رأس نهاية جبل أبي قبيس، وأما المروة فرأس هو منتهى جبل قعيقعان^(٢٦). وقال الزبيدي (والصفا من مشاعر مكة) شرفها الله تعالى وهو جبل صغير (بلحف) جبل (أبي قبيس) (وابتيت على منته دارا فيحاء) أي واسعة (و) المروة (بهاء جبل بمكة) يذكر مع الصفا^(٢٧).

الشعائر: أما عن كون كل من جبل الصفا وجبل المروة شعيرتين من شعائر الله فلائن الله جعلهما علامتين على عبادة هي السعي الذي يبدأ بأحدهما وينتهي بالآخر، فالشعيرة هي العلامة على الطاعة مأخوذ من الإشعار وهو الإعلام^(٢٨). و (من) هنا لبيان الجنس أو التبويض فهما من الشعائر، جعلت علامات على أداء الحج والعمرة وهي المواضع المعظمة، منها المواقيت التي يقع عندها الإحرام، ومنها الكعبة والمسجد الحرام والمقام والصفا والمروة وعرفة والمشعر الحرام بمزدلفة ومنى والجمار^(٢٩). وكل ما كان معلماً لقربان يتقرب به إلى الله تعالى من صلاة، ودعاء وذبيحة فهو شعيرة من شعائر الله تعالى. ومشاعر الحج معالمه الظاهرة للحواس ويقال: شعائر الحج فالمطاف والموقف والمنحر كلها شعائر^(٣٠).

جَنَاح: الجناح في الأصل: الميل كما تقدم، وأطلق على الإثم لأنه ميل

(*) اللَّحْفُ فعلٌ بمعنى مفعول هنا والمقصود بلحف جبل أبي قبيس أنه الجزء الذي يعلوه أبو قبيس ، فاللحف مادته (ل ح ف) التي تدل على التغطية، ومنها اللحاف الذي يتغطى به، أو هي من اللحاف ، وقالوا اللحف أصل الجبل أي أسفله قال الفيروز أبادي أصل الشيء أسفله. (انظر المفردات في غريب القرآن (لحف) والقلموس المحيط (لحف ، أصل).

عن الصواب. وقال أبو الهيثم في قوله تعالى (ولا جناح عليكم) الجناح: الجناية والجرم وقال غيره هو التضييق^(٣١) وفي حديث ابن عباس في مال اليتيم: إني لأجرح أن أكل منه، أي أرى الأكل منه جناحاً وهو الإثم. وقد تكرر الجناح في الحديث فأين ورد فمعناه الإثم والميل. (وعليه فقوله تعالى "فلا جناح عليه" أي لا إثم على من سعى بين الصفا والمروة فهو رفع للحرَج ويدل على مشروعية السعي بين الصفا والمروة. ونفي الجناح من الصيغ التي يعرف بها المباح.

يَطْوَفُ: السير بين الصفا والمروة جيئةً وذهاباً. واختلف العلماء في تعريف البينية لاختلافهم في تعريف الباء في قوله تعالى "بهما" كما سنبين لاحقاً إن شاء الله .

تطوع: من الطاعة وأكثر ما يقال الطاعة في الامتثال لأوامر الشرع. والتطوع في الأصل تكلف الطاعة، وهو في العرف الشرعي التبرع بما لا يلزم كالتنفل.

المطلب الثالث: تعقيب واستنتاج:

آن لنا بعدما تقدم أن نتساءل هل جبل الصفا جزء من جبل أبي قبيس أو أنه جبل مستقل منفصل عنه؟ على أنه لا يصادر على هذا السؤال استقلال الصفا باسم يخصه، على الوجه الذي أفصله بعد ذلك، لأن كثيراً من الجبال ببلادنا تحمل أجزاءها أسماء، مع أن الاسم العام للجبل التي هي أبعاضه يشملها، كما سنرى في المناقشة. وكذلك المروة ورغم أنها -كما هو واضح- جزء من جبل قعيقعان حيث لا فاصل بينهما لا قديماً ولا حديثاً، إلا أنه قد تكون لجبل المروة خصوصية استقلالية بذاته. أما عن ماذا تفيدنا الإجابة

عن السؤال الذي طرحته هل الصفا جزء من أبي قبيس أو جبل مستقل، فالغرض إثارة فضول العلماء لبحث هذه القضية في ضوء ذكر بعض اللغويين والمفسرين أنه لحف جبل أبي قبيس، واللحف كما سبق في كلام الفيروزبادي أصل الجبل، وهو يعني بأصل الجبل بطنه وسفحه الذي يقابل المواجه له، وعليه فهو جزء من الجبل، أو أنه جبل مستقل منفصل تمامًا، فلعلنا نفيد من هذه التفسيرات في وقت يصل فيه الحجيج إلى خمسة عشر مئةً كما ورد في الإحصاءات التي تتضمنها هذه الدراسة. وفي رأيي أن تعريف كل من الصفا والمروة لا يعدو مفهومين اثنين يترتب على كل واحد منهما حالة تتطلب حديثاً مستقلاً نبينه فيما يلي:

الحالة الأولى: أن يكون الصفا جزءاً من جبل أبي قبيس ملتصقاً به، واقعاً في سفحه، أطلق عليه هذا الاسم (الصفا). وكذلك الحال بالنسبة للمروة فهو جزء من جبل قعيقعان يقع في سفحه، وأطلق على هذا الجزء من جبل قعيقعان المروة، وشائع عند العرب تسمية بعض أجزاء الجبل باسم يخصها، مع وجود اسم للجبل جميعه. والأمثلة على ذلك كثيرة منها جبل الشفا في مدينة أضم يطلق على جزء منه شجر، وكذلك يطلق على جزء آخر من نفس الجبل المنور، وأيضاً جبل يخليان يطلق على جزء منه الصفا. وفي جبل عمر بمكة المكرمة هناك جزء منه يعرف بجبل الناقة، وإذا قبلنا بهذا التصور فإن جبل الصفا يكون جزءاً من جبل أبي قبيس، وجبل المروة يكون جزءاً من جبل قعيقعان، وإذا كان الأمر كذلك فهل يجوز لنا أن نعمل بالقاعدة الفقهية التي تنص على أن لكل حكم الجزء أو لكل حكم البعض ومن ثم فإنه يجري وينطبق على جبلي أبي قبيس وقعيقعان ما يجري وينطبق على جبلي الصفا والمروة بمقتضى تلك القاعدة العامة، وينزل من الأحكام على جبل أبي قبيس وقعيقعان ما ينزل على جبلي الصفا والمروة.

الحالة الثانية: أن يقال إن استقلال جبل الصفا بهذا الاسم يدل على أنه ينبغي أن ننظر إليه بهذه الصفة، حتى ولو كان جزءاً من جبل أبي قبيس فإن تخصيصه بهذا الاسم يدل على كون حامل الاسم هو الشعيرة فالحكم له تحديداً لا يتجاوزه إلى غيره من أجزاء الجبل. ومن جانب آخر فإنه رغم أن جبل الصفا جزء أو سفح ملتحف بجبل أبي قبيس، فكما أن الاسم (الصفا) لا ينطبق على الجبل كله (جبل أبي قبيس) ولكن على الجزء المعروف لدى قريش أو العرب وقتئذ بجبل الصفا فهذا الجزء هو الشعيرة دون بقية الجبل، وإلا لم يكن لإطلاق اسم محدد (الصفا) على جزء محدد من جبل أبي قبيس معنى. وكذلك الحال بالنسبة لجبل المروة تماماً فيتم التعامل مع جبل المروة تحديداً وليس مع جبل قعيقعان. وإذا قبلنا بهذا التصور فإن أحكام الصفا تكون مقصورة على هذا الجزء من جبل الصفا ولا تتعداه إلى جبل أبي قبيس وكذلك أحكام المروة مقصورة على جبل المروة ولا تتعداه إلى جبل قعيقعان وأنا أؤيد القول الثاني. أما عن اعتبار جبل الصفا جزءاً من جبل أبي قبيس وإنزال حكم جبل الصفا على جبل أبي قبيس أولاً، واعتبار جبل المروة جزءاً من جبل قعيقعان وإنزال حكم جبل المروة على جبل قعيقعان أولاً.

فإن الباحث يرى أن النفي هو الراجح وأن لجبل الصفا استقلالية بذاته، ولجبل المروة استقلالية بذاته أيضاً، ومن ثم فإن الأحكام الخاصة بجبل الصفا لا تنزل على جبل أبي قبيس وكذلك الأحكام الخاصة بجبل المروة لا تنزل على جبل قعيقعان. وما دعائي إلى القول بذلك هو أن كل جزء من جبل الصفا جزء من جبل أبي قبيس، ولكن العكس ليس صحيحاً فليس كل جزء من جبل أبي قبيس جزءاً من الصفا، وكذلك كل جزء من جبل المروة جزء من جبل قعيقعان وليس كل جزء من جبل قعيقعان جزءاً من جبل المروة.

• المبحث الثاني: مشروعية السعي وحكمه:

تعد الآية المباركة ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ الركيزة الأولى التي بينت مشروعية وحكم السعي وقد أتت الأحاديث الشريفة شارحة ومفسرة للآية الكريمة. وقد سلك العلماء والفقهاء مسالك وانتهجوا مناهج مختلفة في فهم هذه الآية منذ عهد الصحابة الميمون، وقد قادت بعضهم إلى القول بركنية السعي وبعضهم إلى وجوبه وآخرين إلى سنيته لقوله تعالى ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ﴾ وقوله عز وجل ﴿وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾. فهذا التابعي الجليل عروة بن الزبير رضي الله عنه وهو من هو فقهاً وعلماء - ينظر إلى ظاهر الآية: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ بأنه لا يلزم الحاج السعي، ولما عرض الأمر على عالمة الفقهية الصديقة بنت الصديق رضي الله عنهم، أجابته بقولها ليس الأمر كذلك يا ابن أخي ولو كان كما تقول لوجب أن يكون نص الآية ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾^(٣٢) وذكرت في سبب نزول الآية أنه كان للأنصار رضوان الله عليهم أجمعين صنمين إساف على جبل الصفا، ونائلة على جبل المروة وكانوا في الجاهلية يسعون بين الصفا والمروة مع وجود هذين الصنمين، وبعد أن من الله تعالى عليهم بالإسلام تخرجوا من السعي لعهدهم بالصنمين في الجاهلية، فأنزل تعالى هذه الآية المباركة مبيناً لهم ألا حرج في السعي بين الصفا والمروة بعد أن طهرا من الأوثان والأصنام، إذن فإن الآية المباركة تنفي الحرج والإثم عن يسعى بين الصفا والمروة، وليس لذلك علاقة بحكم السعي في كونه ركناً أو واجباً أو سنة. وقد ذهب العلامة ابن عاشور - رحمه الله - في تفسيره القيم^(٣٣) إلى ما ذهب إليه السيدة

عائشة رضي الله عنها في أن الآية تنفي الحرج فقط، فقال رحمه الله: ونفي الجناح عن الذي يطوف بين الصفا والمروة لا يدل على أكثر من كونه غير منهي عنه فيصدق بالمباح والمندوب، والواجب والركن، لأن المأذون فيه يصدق بجميع المذكورات فيحتاج في إثبات حكمه إلى دليل آخر ولذلك قالت عائشة لعروة لو كان كما تقول لقال فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما. قال ابن العربي في أحكام القرآن إن قول القائل لا جناح عليك أن تفعل إباحة للفعل وقوله لا جناح عليك أن لا تفعل إباحة لترك الفعل، فلم يأت هذا اللفظ لإباحة ترك الطواف ولا فيه دليل عليه وإنما جاء لإفادة إباحة الطواف لمن كان تخرج منه في الجاهلية أو بمن كان يطوف به في الجاهلية قصدا للأصنام التي كانت فيه ١ هـ. وقوله ﴿وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ تذييل (*) لما أفادته الآية من الحث على السعي بين الصفا والمروة بمفاد قوله ﴿مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾، والمقصد من هذا التذييل الإتيان بحكم كلي في أفعال الخيرات كلها من فرائض ونوافل أو نوافل فقط فليس المقصود من "خيرا" خصوص السعي لأن خيرا نكرة في سياق الشرط فهي عامة ولهذا عطفت الجملة بالواو دون الفاء^(٣٤) لئلا يكون الخير قاصرا على الطواف بين الصفا والمروة، و لو أتى بالفاء هنا لكانت فاء الفصيحة أي التي تظهر أن في الكلام شرطا مقدرا فيكون المعنى إذا كان الصفا والمروة من شعائر الله... فمن تطوع خيرا "فيكون الخير في الآية محكوماً به لمن حج أو اعتمر

(*) التذييل هو ختام الجملة بجملة تشتمل على معناها للتوكيد مثل الآية، ومثل "وقل جاء

الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقاً" الجملة تمت قبل التذييل ثم جاء التذييل

مؤكد المعنى

فقط، أما الواو فعطفت (من) على فمن حج تأكيداً للحكم الجزئي بالحكم الكلي^(٣٥)، بخلاف قوله تعالى في آية الصيام : ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينَ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾ لأنه أريد هنالك بيان أن الصوم مع وجود الرخصة في الفطر أفضل من تركه أو أن الزيادة على إطعام مسكين أفضل من الاقتصار عليه، حيث تطوع تعني فعل طاعة^(٣٦) وتكلفها، ويطلق مطاوع طوعه على معنى التبرع غالباً لأن التبرع زيادة في الطاعة، وعلى الوجهين فانتصاب "خيراً" على نزع الخافض^(*) أي تطوع بخير أو بتضمين^(**) تطوع معني فعل أو أتى ويجوز أن يكون نصب "خيراً" على أنه وصف لمفعول مطلق محذوف تقديره تطوعاً خيراً. ولما كانت الجملة تذييلاً فليس فيها دلالة على أن السعي من التطوع أي من المندوبات لأنها لإفادة حكم كلي بعد ذكر تشريع عظيم، على أن تطوع لا يتعين لكونه بمعنى تبرع بل يحتمل معنى أتى بطاعة أو تكلف طاعة. يقول أبو السعود في تفسيره: وفي إيراد صيغة الفعل إيدان بأن من حق الطائف أن يتكلف في الطواف ويبذل فيه جهده^(٣٧). تلك وجهة نظر ولكن من العلماء من رأوا أن الآية الكريمة تدل على عدم ركنية السعي ومن ثم قالت فئة بوجوبه، وقالت أخرى بسنيته كما سنبين بعد ذلك.

(*) النصب على نزع الخافض: هو حذف حرف الجر ونصب مجرورة بعد حذفه مثل : توجهت مكة أي توجهت إلى مكة ،تمرون الديار، أي تمرّون على الديار. وهذا مقصور على السماع على القول الراجح ،أي لا يجوز القياس على ما سمع من أمثله.

(**) التضمين هو أن يؤدي فعل معنى فعل آخر فيعطي حكمه في التعدي وال لزوم مثل رحبتكم الدار، فرحب اللازم استعمل بمعنى وسّع فنصب المفعول مثله. (انظر عباس حسن. النحو الوافي ج ٢ ص ١٧٠).

ومن هنا نقول: عندما تخرج الأنصار رضي الله عنهم من السعي بين الصفا والمروة لوجود صنمي إساف ونائلة على جبلي الصفا والمروة وهموا بالامتناع أنزل الله تعالى الآية الكريمة ﴿إِنَّ الصَّافَاَ وَالْمَرْوَةَ ... فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ فنفي الحرج تماماً عن السعي بين الصفا والمروة ومنذئذ أصبح السعي مشروعاً إجماعاً.

حكم سعي الحج:

وقد جاء على ثلاثة أقوال:

الأول: السعي ركن من أركان الحج: وهذا قول المالكية والشافعية والحنابلة في المذهب، كما قال به الشيعة الإمامية^(٣٨)، واستدلوا على ذلك:

■ بما رواه أحمد والدارقطني وغيرهم بسندهم إلى صفية بنت شيبة أن امرأة^(*) أخبرتها أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم بين الصفا والمروة يقول: كتب عليكم السعي فاسعوا^(٣٩).

■ وما رواه أحمد عن حبيبة بنت أبي تجرة إحدى نساء بني عبد الدار قالت رأيت رسول الله يطوف بين الصفا والمروة والناس بين يديه وهو وراءهم وهو يسعى حتى أرى ركبتيه من شدة السعي تدور به إزاره وهو يقول اسعوا فإن الله كتب عليكم السعي^(٤٠).

(*) هذا الذي جعل في سند الحديث راو مجهول فأضعف الحديث وجعله مضطرباً (جهالة الراوي لا توجب اضطراب الحديث ، فالحديث المضطرب هو الذي روى على أوجه مختلفة متساوية في القوة ، بحيث لم يترجح بعضها على بعض . وإنما الاضطراب الذي ذكره البعض إنما هو بسبب الاختلاف على صفية بنت شيبة في اسم الصحابية التي أخبرتها ، وذلك في الروايات الأخرى التي ليست بها جهالة ، فهي تسمى امرأة في رواية ، وتسمى غيرها في رواية أخرى ، وذلك لا يضر كما قال ابن حجر وغيره ، وذلك تصريحها في رواية الدارقطني والبيهقي بأنها روت الحديث عن نسوة أدركن النبي صلى الله عليه وسلم ، فلا مانع من أن تسمى واحدة منهن في رواية وأخرى في غيرها).

وجه الدلالة في الأحاديث المذكورة أعلاه قوله صلى الله عليه وسلم إن الله قد كتب عليكم السعي، وكتب بمعنى فرض كقوله تعالى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ بمعنى فرض، ومن هنا جاءت فرضية الصيام أي كونه ركناً من أركان الإسلام. وقياساً عليه فإن السعي ركن من أركان الحج.

الثاني: السعي واجب من واجبات الحج وهذا قول الحنفية^(٤١) وعندهم يكفي لتحقيق الواجب أربعة أشواط (*) "لأن للأكثر حكم الكل"^(٤٢) لأنها أكثر السعي فلو سعى أقل من المذكور فإنه يجب عليه دم، وإن سعى مقدار المذكور أو أكثر فلا شيء عليه إلا أنه ترك فضيلة من الفضائل وقال بذلك القاضي^(**) وابن قدامة من الحنابلة^(٤٣) واستدلوا على ذلك بما يأتي:

■ الآية الكريمة ﴿فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ لم تصرح بحكم السعي، وإثباته بهذه الأحاديث إثبات بغير دليل يصلح للركنية بل هي تثبت الوجوب لأن الركنية إنما تثبت بدليل قطعي، وهذه الأحاديث ظنية.

■ قول الله تبارك وتعالى ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾^(٤٤) وحج البيت هو زيارته، فظاهر الآية يقتضي أن يكون طواف الزيارة هو الركن لا غير، إلا

(*) وهناك قول شاذ يرى إنه يكفي لتحقيق الواجب ثلاثة أشواط وأكثر الرابع، ومن ذكره إنما ذكره على سبيل الإنكار، والمذهب أنه لابد لتحقيق الواجب من أربعة أشواط، وهذا المنصوص عليه في البحر الرائق وعامة كتب المذهب الحنفي.

(**) الإمام العلامة، شيخ الحنابلة، القاضي أبو يعلى؛ محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد البغدادي، الحنبلي، ابن الفراء، صاحب التعليقة الكبرى، والتصانيف المفيدة في المذهب.

أنه زيد عليه الوقوف بعرفة بنص السنة النبوية، وهو قوله عليه الصلاة والسلام (الحج عرفة)^(٤٥) وعلى ذلك فمن ادعى أن السعي ركن فعليته بالدليل ولا دليل يفيد الركنية. بل الآية تنفي الركنية.

■ ما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت ما تم حج امرئ قط إلا بالسعي. ووجه الدلالة من هذا الأثر: أن قول السيدة عائشة رضي الله عنها ما تم إشارة إلى أن السعي واجب وذلك لأن الواجب ما يؤدي فواته إلى النقصان فلو كان فرضاً لأدى فواته إلى البطلان.

الثالث: السعي سنة: إن السعي بين الصفا والمروة سنة، وهذا القول رواية عن الإمام أحمد وبه قال ابن عباس وأنس وابن الزبير وابن سيرين وعطاء ومجاهد^(٤٦) واستدلوا على ذلك بما يأتي:

■ قول الله عز وجل "فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما" ومعناه أن لا يطوف بهما يشهد لذلك قراءة أبى وابن مسعود "فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما" وهذه وإن لم تكن قرآناً فلا أقل من أن تكون خبر واحد. وهي قراءة شاذة لا عمل بها مع ما يعارضها، ولاحتمال أن تكون "لا" زائدة كما يقتضيه السياق^(٤٧).

■ قول الله تعالى ﴿فمن تطوع خيراً﴾ وقد قرأه حمزة والكسائي "ومن تطوع خيراً" مضارع مجزوم والتطوع هو ما يأتيه المرء من قبل نفسه أي زائدا عما هو مأمور به.

■ إن السعي نسك ذو عدد لا يتعلق بالبيت فلم يكن ركناً كالرمي أي كما أن الرمي ليس بركن فكذلك السعي.

■ يفهم من قوله تعالى "فلا جناح عليه" أن السعي على التخيير.^(٤٨)

ومن ثم فإنه سنة

أقوال الإباضية والزيدية في حكم السعي:

■ عند الزيدية: السعي واجب يجبر بدم^(٤٩).

■ عند الإباضية: السعي واجب يلزم تاركه الدم^(٥٠) وقد سألت العلامة

أحمد حمد الخليلي - مفتي سلطنة عمان بنفسه شفاهة - عن حكم السعي عندهم فأخبرني بأنه سنة يجبر تركه بدم، كأنه يعني سنة واجبة وهي أعلى درجات السنة.

حكم سعى العمرة: يرى المتأمل في الآية المباركة ﴿إِنَّ الصَّفَاَ وَالْمَرْوَةَ مِن

شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ﴾ أن الآية شملت الحج والعمرة، و (أو) هنا لأحد الشيئين وهو الأصل في معناها كما يقول ابن هشام في المغني^(٥١)،

ومعنى أو ما دام لأحد الشيئين فإن ما ينطبق على سعى الحج في نطاق هذه الآية ينطبق على سعى العمرة فكما تفيد الآية مشروعية سعى الحج تفيد أيضاً مشروعية سعى العمرة، كما أن الآية سيقّت لبيان أن الأحكام المستنبطة منها والمتعلقة بالسعي هي لسعى الحج والعمرة، وعليه فكل حكم مستنبط من هذه الآية لسعى الحج ينطبق على أحكام سعى العمرة. ومن هنا نجد أن من قال بركنية سعى الحج قال بركنية سعى العمرة ومن قال بوجوب سعى الحج قال بوجوب سعى العمرة، ومن قال بسنية سعى الحج قال بسنية سعى العمرة. إذن فالحكم على السعي ذاته بغض النظر عن كونه سعى حج أو عمرة.

• المبحث الثالث: المسعى تاريخ وتوثيق وقياسات:

المطلب الأول: السرد التاريخي للمسعى:

ذُكرت كتب التفسير والسير والتاريخ أن آدم أبا البشر عليه السلام حج سبعين حجة ماشيًا، كما ذكرت أيضا أنه لما حج قالت له الملائكة بَرَّ حَجَّكَ وطف بالبيت فإننا قد حججنا قبلك بألفي عام^(٥٢) وفي هذا دلالة على أن الحج بدأ منذ أن حج آدم عليه السلام، فهو أول من حج من البشر، وهناك دلالة أخرى من هذه الرواية هي أن الملائكة قد حجت وطافت بالبيت قبل آدم بألفي عام، ولم أعتز على كيفية حج آدم وهل سعى بين الصفا والمروة أم أنه اقتصر فيه على الطواف بالكعبة المشرفة؟، ورغم ذلك فإنني أميل إلى القول بأنه قد سعى بين الصفا والمروة لأنهما كما ورد نصًا في الآية الكريمة أنهما من شعائر الله والقرآن في اللوح المحفوظ من قبل أن يهبط آدم إلى الأرض بل وطلب جل وعلا من كل من حج (وجوبًا أو ندبًا) أن يطوف بهما، والأنبياء والمرسلون أحرص الناس على التقرب إلى الله بأكمل العبادات وأشملها، ولقد ذكر الإمام القرطبي رحمه الله في الحاكم الجامع للقرآن في تفسير قوله تعالى "إن الصفا والمروة من شعائر الله"، أن الصفا ذُكرَ لأن آدم عليه السلام وقف عليه وأنت المروة لأن حواء عليها السلام وقفت عليها^(٥٣). وفي هذا دلالة على معرفة آدم وحواء بالصفا والمروة فهو شاهد يقوى ولو نوعا ما سعى آدم وحواء بين الصفا والمروة والله أعلم. وقد سكنت بجوار بيت الله الحرام بعد آدم قبائل قديمة مثل طسم وجديس والغماليق وفي رواية لقتادة أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لقريش: إنه كان ولاية هذا البيت قبلكم طسم فاستخفوا بحقه، واستحلوا حرمة فاهلكهم الله، ثم وليته بعدهم جرهم فاستخفوا بحقه واستحلوا حرمة فاهلكهم الله فلا تهاونوا به

وعظموا حرمة^(٥٤). وقد أهلك الله هذه القبائل وبقيت مكة المكرمة قفراً ليس بها أحد إلى أن جاء إبراهيم عليه السلام وأنزل زوجته هاجر وابنه إسماعيل - عليهما السلام - بجوار الكعبة المشرفة، وأوضحت الروايات التي وردت في الأحاديث الشريفة المشهورة قصة هاجر وابنها إسماعيل عليهما السلام، وما كان من سعى هاجر عليها السلام بين جبلي الصفا والمروة وصعودها عليهما وانحدارها إلى بطن الوادي جيئة وذهاباً سبع مرات^(٥٥) ترتقي جبل الصفا تارة، وتهبط إلى الوادي أخرى ثم ترتقي جبل المروة ثانية، وتعود فتهبط إلى الوادي، وقد قيل وإلى هاجر ينسب السعي وقد وجد من الأقوال ما يذكر أن إبراهيم عليه السلام هو الذي بدأ السعي حينما علمه جبريل عليه السلام نسك الحج حين طلب ذلك من ربه كما يتبين في قوله تعالى (وأرنا مناسكنا وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم)^(٥٦) فبعث الله تعالى إليه جبريل فحج به. ولا أعلم إن كان اسماً الصفا والمروة معروفين لدى هاجر عليها السلام أم أن راوي الحديث ذكر أنها ارتقت الجبلين اللذين عرفا بعدُ بهذين الاسمين، ويوضح ما رُوي عن أحد شعراء جرهم وهو مضاض بن عمرو بن الحارث^(٥٧) أنه قد ذَكَرَ اسم الصفا في بيت مشهور له:

كأن لم يكن بين الحجون إلى الصفا أنيس ولم يسمر بمكة سامر

وهذا شاهد على أن إطلاق الصفا اسماً لهذا الجبل كان معروفاً لدى أهل مكة منذ زمن جرهم أو ربما قبل ذلك. وكانت القبائل تحج البيت الحرام وقتئذ وتطوف حول الكعبة وتسعى بين جبلي الصفا والمروة. وظل الأمر كذلك إلى أن بغت قبيلة جرهم وانتقصت من حرمة البيت الحرام. فسلط الله عليهم قبيلة خزاعة اليمانية فأخرجتهم من الحرم شر خرجة وقتلت منهم الكثير وأخرجتهم من مكة، ولم يبق من جرهم إلا القليل، وسكنت ذرية إسماعيل

وما بقي من فلول جرهم في طرف مكة الشرقي جهة الحجون ووليت خزاعة أمر مكة المكرمة وأمر البيت الحرام^(٥٨)، واستوطنت جنوب مكة المكرمة^(*). واستمر المسعى خلاء كما هو في زمن جرهم ولم تكن إلا الكعبة قائمة وقليل من المنازل حول الحرم. واستمرت خزاعة مجاورة للحرم تكتسب مكانة مرموقة بمجاورته، واستمرت القبائل تقصد مكة المكرمة للطواف حول البيت والسعي بين الصفا والمروة، ولكن ظل المسعى خلاء أو شبه خلاء ولم تبين حول الحرم إلا مساكن مبعثرة قليلة هنا وهناك.

وكان التاريخ يعيد نفسه فسلكت خزاعة طريقاً غير قويم وغيرت دين إبراهيم عليه السلام (الحنفية السمحاء) وأتت بالأصنام من الشام وتحول الكثير من أهل مكة المكرمة من الحنفية إلى الوثنية فسلط الله عليهم قصي بن كلاب جد رسولنا الأكرم ﷺ وناصرته قريش وكنانة فانتصر على خزاعة واستقر الأمر لقصي فكان أول من أصاب ملكاً. وبعد أن استقر الأمر له جمع قريشاً في مكة المكرمة وجعلت قريشاً تبني بيوتها حول المطاف مطلة على الكعبة المشرفة وفي المسعى المبارك وإن لم يكن بالقدر الكبير فبنيت عدة منازل لعل أشهرها دار الأرقم ابن أبي الأرقم التي بناها قصي في الناحية الشرقية من جبل الصفا ودار الندوة، ودار السائب ابن أبي السائب العائذي، ودار الخلد وغيرها، وأعتقد أن هذه المباني هي من أوائل الدور التي بنيت في المسعى الشريف. والدور في المسعى مازالت قليلة مبعثرة هنا وهناك. ويأبى الله إلا أن يطهر بيته من الأوثان، وتهايت الأسباب بالبعثة

(*) الكاتب يعرف منازلهم، فباديتهم تقع في وادي ملكان جنوب شرق مكة المكرمة وحاضرتهم اختلطت بحاضرة مكة المكرمة وأصبحت جزءاً منها.

النبوية المباركة ويحج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم زهاء مائة ألف حاج ويسعى مع صحبه الكرام بين الصفا والمروة، وكانت أرض المسعى وقتئذ لا تزال فلاة ليس بها إلا دور قليلة لا تكاد تذكر. ولم أعثر في قراءاتي المتعددة على تحديد عرض المسعى أو طوله أو عرض جبل الصفا أو عرض جبل المروة في تلك الفترة. وتوطدت عرى الإسلام وفتحت المدائن والأمصار وانتظم الحج، وأصبح الحجاج يغدون من المشرق والمغرب والشام واليمن، وازدادت الدور حول المسعى سنة بعد أخرى. ورغم أنه تم توسعة المسجد الحرام عدة مرات إلا أن المسعى الشريف بقي على ما هو عليه لعدم الحاجة إلى توسعته، ولكنني أعتقد أن البناء في المسعى الشريف قد بدأ ينتشر ويظهر للعيان منذ ذلك التاريخ حيث حرص المكيون على بناء دور لهم في المسعى خاصة بعض الولاة وأمراء مكة المكرمة وحاشيتهم. وفي عام ١٤٠هـ قام عبد الصمد بن علي بن عبد الله بن العباس عامل أبي جعفر المنصور على مكة ببناء على الصفا وعلى المروة اثني عشرة درجة وخمس عشرة درجة دونما أي توسعة عدا تحسينات عامة.

وظلت الدور داخل المسعى وحوله تزداد سنة بعد أخرى حتى ضاق المكان المتاح للسعي بالسعاة وأصبح مع ضيقه متعرجاً لعدم انتظام المباني حوله، وشاهد ذلك الخليفة العباسي المهدي رحمه الله في حجته عام ١٦٠هـ فأمر بشراء الدور التي كانت بين مكان السعي والمسجد الحرام (*) وحول المسعى وما كان يحيط بالمسجد وهدم تلك الدور ووسع المسجد، وتسمى هذه بالتوسعة الأولى للمهدي، وأعتقد أن هذه - حسبما توفر لدى من معلومات -

(*) أي إن المسعى كان يقع خارج المسجد الحرام.

أول توسعة للمسعى في التاريخ وثلت هذه التوسعة توسعة أخرى للمهدي بدأت عام ١٦٧هـ وتسمى بالتوسعة الثانية للمهدي حيث تم توسعة المسعى وتحويل مجرى السيل الذي كان يخترق المسجد الحرام إلى الجهة الجنوبية من جهة الصفا^(*) وأكملت هذه التوسعة بعد موته خلال عامي ١٦٩هـ و ١٧٠هـ^(٥٩). رغم أن المسجد الحرام خضع لعدة توسعات بعد ذلك إلا أنه لم يطرأ على مكان السعي أي توسعة أو تعديل^(**)، ولم يشهد مكان السعي بعد صنيع المهدي توسعة على الإطلاق رغم تعدد التوسعات التي طرأت على مساحة المسجد الحرام وبقي كما هو. ويتكرر الحال وتعود الدور ثانية ليضيق ويتعرج المكان المتاح للسعي عامًا بعد عام. وكانت أرض المسعى ترابية يؤذي الساعين ترابها، وتزداد طبقاته الرسوبية من جراء ولوج السيل، وكانت رؤوس الساعين عرضة للفتح الشمس في الهواجر حتى قام الشريف حسين بن علي بن عون أمير مكة المكرمة رحمه الله تعالى في شوال عام ١٣٤١هـ بتسقيف مكان السعي بسقيفة خشبية لا يغطيه كاملاً امتد هذا السقف من باب العباس حتى المروة فقط ولم يستوعب عرض جبل الصفا أو عرض جبل المروة، وقد كان عرض الجزء المسقوف ٢٠,٥م وبطول ٣٥٠م.

(*) هذا جعل الترسبات الرملية أقرب إلى جبل الصفا .

(**) أجملت الحديث فيما سبق عن هذه التوسعات لأنها في المسجد الحرام وذات صلة قوية بالمسعى لأمرين أولهما أن توسعاً قد كان في الناحية الشرقية (جهة المسعى)، والأمر الثاني هو الدلالة على اهتمام الولاة كثيراً بتوسعة المسجد، دون التفتات إلى المسعى مادام لا يضيق بالساعين ، اللهم إلا ما كان من أبي جعفر المنصور حين أزال ما حول المسعى من الدور التي كانت تحيط به وتضيقه. ولم أفصل القول في هذه التوسعات لأن المجال هو للحديث عن المسعى على وجه الخصوص.

فلما كان عصر الدولة السعودية أمر الملك عبد العزيز رحمه الله تعالى في سنة ١٣٤٥هـ، بفرش المسعى بالحجارة منعاً لإثارة التراب والغبار، فسهل السعي بعد رصف وتبليط المسعى^(٦٠)، ونظرًا لتقادم السقف وتهالكه فقد أمر أيضًا بتجديده وإعادة تسقيفه في عام ١٣٦٦هـ، حيث بقي عرض السقيفة كما هو (٢٠,٥ م) وبطول (٣٥٠ م) من الصفا وحتى المروة، ماعدا ثمانية أمتار متبقية لبلوغ المروة، مقابل باب علي حيث كانت بهوًا وميدانًا متسعًا، وممرًا العربات و المشاة القادمين من الشرق إلى الغرب وبالعكس^(٦١). وأمر الملك سعود يرحمه الله عام ١٣٧٤هـ بصرف مرور الناس والسيارات عن طريق المسعى، فأمر بفتح شارع خلف الصفا سُمي بشارع الملك سعود، وبذلك أراح الساعين من مزاحمة المارة والسيارات لهم^(٦٢). وفي عام ١٣٧٥هـ حين بُدئ بأعمال التوسعة بدأت بإزالة المرافق القائمة في منطقة المسعى ومنطقة أجياد (المنطقة بين الصفا وباب الملك سعود) ومنطقة المثلث التي تقع بين المسجد الحرام ومكان السعي، فهُدمت الدور وما دعت الحاجة إلى هدمه لفتح طريق الشامية وهو الطريق على يسار الخارج من المروة إلى عمارة الأشراف فبرحة القرارة والتي يتم التفرع منها إلى الشامية والفلق والنقا واستقام المسعى بعد أن كان متعرجًا وفي هذا دلالة على أن المساحة المتاحة للسعي تتغير عند كل توسعة وفق إمكانيات وظروف الوقت دون أن ترتبط بأبعاد المسعى الشرعية.

وكان شارع القشاشية يخترق المسعى على بعد ٨٠ م تقريباً من الصفا. وكان حلقة اتصال رئيسة بين أحياء (الغزة، القشاشية، المسعى، أجياد، السوق الصغير). وكان هذا الطريق بمثابة مجرى تسلكه السيول المنحدرة من ناحية

الغزة. وكان تحويل هذا الطريق من أول متطلبات أعمال التوسعة للمسجد الحرام. وقد حول مجرى السيل خلف الصفا فمهدت تلك المنطقة وأصبحت طريقاً يربط بين القشاشية وشارع الملك سعود خارج حدود توسعة الحرم. وقد ساعد تحويل هذا الطريق على تأمين حلقة اتصال جديدة بين مناطق الجنوب الشرقي والجنوب الغربي للحرم^(٦٣). ولما كان الطريق السابق يبعد تحويله إلى خلف الصفا - لا يصلح كمجرى لمياه السيول فقد أنشئ مجرى سفلي مغطى ٤م × ٤م في عام ١٣٧٧هـ في قطاعه. وهو يمر تحت أرضية المسعى مسافة ٧٠ م تقريباً ثم يسير موازياً للجدار الداخلي الشرقي للصفا حوالي ٦٥ م إلى أن يتصل المجرى بمجرى السيل موازياً الجانب الجنوبي الشرقي للمسجد، وقد تم بناء هذا المجرى، وفي هذه التوسعة هدم عقد الصفا في ٢٤/١٠/١٣٧٧هـ.

وبنيت درجات من الأسمنت المسلح للصعود، ودرجات للهبوط، وقد كانت أرضية المسعى غير مستوية، ومكان الرَّمْل بين العلمين كان منحدرًا يجبر الساعي على الإسراع، وحينما سويت أرضية المسعى أصبح من الضروري الاهتمام بالعلمين في مكان الهرولة لأنه عمل تعبدي، فوضع الميلان الأخضران كعلامة على مسافة الهرولة في السعي وهما ثم أعيدا إلى مكانهما. ومن استقراء أقوال المؤرخين يمكن القول إن العلمين الأخضرين ليسا مستحدثين ولكنهما وضعا لغرضهما منذ القرن الأول الهجري لهداية الناس إلى موقع الرمل في السعي، وفي ذلك إشارة إلى أن سفح جبل الصفا يمتد شمالاً إلى الميل الأول أول منحدر بطن الوادي وذلك عادة ما يكون في الأودية، كما أن سفح جبل المروة يمتد جنوباً صوب الميل الثاني. وفي مطلع عام ١٤٢٨هـ / ١٩٩٨م بدأت التوسعة السعودية الثالثة

بزيادة قدرها ٢٠ مترًا ليصبح عرض مبنى السعي الكلي ٤٠ مترًا، وصمم المسعى لعشرة أدوار ينفذ على مراحل بدأت بثلاث أدوار وسطح، لتصبح الطاقة الاستيعابية قدرها ١١٨,٠٠٠ ساع/ساعة.

المطلب الثاني: قياسات أبعاد المسعى عبر التاريخ:

تحديد أبعاد جبلي الصفا والمروة: لم أجد - رغم جهدي الحثيث - فيما قرأت عن قيام مهندس أو جيولوجي أو فقيه بتحديد أبعاد جبلي الصفا والمروة ومن ثم بتحديد أبعاد المسعى وقياس أطوالها، بل إن كل ما وجدت ينحصر في قياس مسافات من قبل مجتهدين بين نقاط مختارة على كل من جبلي الصفا والمروة وبين نقاط أخرى مختارة على معالم كانت معروفة لديهم وقتئذ مثل باب العباس ودار ابن عباد والمئذنة والركن اليماني والحجر الأسود، وكل هذه المعالم قد أزيلت تمامًا عدا الحجر الأسود والركن اليماني، وتعرضت المنطقة لتوسعة تلو أخرى فصارت النقاط التي تم اختيارها في المسعى وعلى كل من جبلي الصفا والمروة غير محددة، بل غير معروفة أحيانًا، فمثلاً عندما يقال بعد الصفا عن باب العباس فإن للصفا عرضاً وللباب عرضاً فلا يمكن تحديد النقطة التي تم اختيارها على باب العباس مثلاً والنقطة الأخرى التي تم اختيارها على جبل الصفا لقياس المسافة بينهما، الأمر الذي يجعل من هذه المسافات قياسات تقريبية غير دقيقة. كما أن المسافات المقاسة التي كان يطلق عليها عرض المسعى هي ليست كذلك ألبيّة بل هي في الحقيقة عرض ما كان متاحاً من السعي وليس عرض المسعى، حيث كانت الدور على جانبي الساعين والطريق بينهما تضيق وتتسع حسب تداخل الدور، فلما كانت التوسعة السعودية الأولى بنت جدارين للمسعى شرقاً وغرباً وجعلت المسافة بينهما ثابتة تساوي ٢٠ م، الأمر الذي يظهر أن

هذا ليس بعرض المسعى حقيقة بل هو ما اختاره مصممو المشروع حيث لا يتصور أن يكون جبلا الصفا والمروة متطابقين ومتساميتين وعرض كل منهما ٢٠ م بالضبط. ومن هنا فلا غرابة أن تأتي هذه المسافات مختلفة بل إن ذلك هو السبب الرئيس في اختلاف القياسات، وهناك أسباب أخرى أسهمت في ذلك الاختلاف منها ما يلي:

السبب الأول: عمودية المقاس بين جبلي الصفا والمروة، والقياس بحبل أو ما شابهه لعدم وجود أجهزة مساحية وقتئذٍ فقد يجعل ذلك الخط مائلاً فيصبح الطول أكبر، وكلما زاد الميل زاد الطول، فيحدث الاختلاف بين القياسات .

السبب الثاني: إن نهاية طرف كل من جبل الصفا والمروة ليستا متطابقتين ولا متساميتين، فجبل المروة أعرض من جبل الصفا، وعملية اختيار نقاط القياس اجتهادية لم تتبع منهجية علمية - حسب ما يظهر لي -.

السبب الثالث: لم يكن هناك جدار قبل التوسعة السعودية الأولى يمثل حداً واضحاً يحد المسعى من الجهتين الشرقية والغربية، ووجود المنازل بشكل غير منتظم داخل المسعى وحوله قديماً كان يلجئ إلى الاجتهاد الشخصي في اختيار نقاط ابتداء وانتهاء القياس.

السبب الرابع: قياس المسافات بوحدات مختلفة فالبعض قاس بالذراع وآخرون استخدموا الباع كما استخدموا الأصبع والشعيرة، بل إن الذراع المستخدم في القياس نوعان فبعضهم قدر الذراع بأربعين إصبعا وآخرون بأربع وعشرين إصبعا وهكذا، ولم يوضح الذين قاموا بالقياس نوع الذراع المستخدم في قياساتهم، واستخدم المتأخرون المتر والسنتيمتر فأزالوا الكثير

من التباين ولكن لا يزال الاختلاف - ولو بدرجة أقل - يكتنف هذه القياسات.

السبب الخامس: الرأي الفقهي في المسافة التي يجب على الساعي أن يقطعها بين جبلي الصفا والمروة حتى يتم الاستيعاب ليكتمل الشوط، فقد يشتمل القياس على جزء يسير جدا من جبلي الصفا والمروة أو على مسافة كبيرة منهما، ويرجع ذلك إلى تفسير معنى الباء في كلمة بهما في قوله تعالى "أن يطوف بهما"، كما سنبين فيما يلي:

طول المسعى: يختلف طول المسعى شرعاً حسب فهم وتفسير معنى (الباء) لدى الفقهاء في كلمة (بهما) فالباء عند العرب معان عدة؛ منها ما يناسب السياق "التبعيض أو الإلصاق بنوعيه الحقيقي والمجازي، أو التعدّي" والسياق لا يرفض أيّاً منها، وسأشرح بإيجاز معنى كل منها لغة ثم ننزل المعنى اللغوي للباء على ما ورد في الآية:

أولاً: المعنى اللغوي لحرف الباء:

١. معنى التبعض: تعلق الفعل وإفضاؤه إلى بعض المجرور بالباء.
٢. معنى الإلصاق: تعلق الفعل وإفضاؤه إلى نفس المجرور بالباء فيكون إصاقاً حقيقياً، أو بما يقرب منه فيكون مجازياً^(٦٤).
٣. باء التعدية: وهي باء النقل والتعدية وهي إيصال معنى العامل إلى المجرور على المعنى الذي يقتضيه الحرف^(٦٥).

ثانياً: تنزيل المعنى اللغوي للباء على الآية :

١. إذا كانت الباء للتبعيض: يكفي الساعي أن يسعى بين الصفا والمروة إلى أن يطأ جزءاً ولو يسيراً من جبل الصفا ابتداءً، وجزءاً من جبل المروة انتهاءً.

٢. إذا كانت الباء للإلصاق: يكون المعنى استيعاب الساعي لكل من الجبلين صعودًا حتى قمة كل واحد منهما.

٣. إذا كانت الباء للتعدية: يجرى الطواف بين جبلي الصفا والمروة دون تحديد ما تطؤه أرجل الساعين (كل أو بعض الجبل) لأن التعدية كما تظهر من قول الشيخ محمد الأمير وظيفة لا معنى^(١٦). وسنوضح فيما يلي كيف أن طول المسعى يختلف في كل حالة من الحالات الثلاث (التبعيض والإلصاق والتعدية):

أ- ففي حال كون الباء للتعدية لا يكون لمعناها دخل في تحديد طول المسعى لأن وظيفتها آنذ قاصرة على إيصال معنى الفعل إلى المجرور بالباء، وفي قول الشيخ الأمير بيان أن التعدية لا شأن لها في معنى الباء وإنما هي وظيفة.

ب- أما إذا كانت الباء للتبعيض فإن طول المسعى يكون مساويًا للمسافة التي بين سفحي الجبلين (الصفا والمروة) إضافة إلى جزء يسير أو كبير من جبلي الصفا والمروة، وتتعدد الأطوال بحسب اختيار نقاط الابتداء والانتهاء كما بينا في حالة باء التعدية.

ت- أما إذا كانت الباء للإلصاق الحقيقي فإن طول المسعى يصبح المسافة بين جبلي الصفا والمروة إضافة إلى المسافة الصاعدة من سفح الجبل المقابل للمسعى بقدر قدم الساعي، وتصبح أطول مسافة للمسعى من النقطة الأبعد في رأس جبل الصفا إلى النقطة الأبعد في رأس جبل المروة وقد يصعب تحديد أقصر طول للمسعى في حالة كون الباء للإلصاق لأن الإلصاق يعتمد على المسافة التي يتوغل فيها في الجبل لتعكس معنى الإلصاق.

ث- أما الإلصاق المجازي فليس واردا هنا لأنه يكون لما يقارب الجبل كقول القائل طفت بالبيت أي قريبا منه.

خلاصة أقوال الفقهاء في تحديد طول المسعى: وضحت الآية المباركة وما تم من مناقشة معناها وشرحها أن السعي يكون بين جبلي الصفا والمروة قطعاً لطول المسعى جيئةً وذهاباً والباء في بهما (إن كانت للتعدية) فكأن يطوفهما، يطوف كما قال مرتضى الزبيدي^(٦٧) والساعي يبدأ من جبل الصفا يصعده أو يلمس أي جزء منه أو يلصق أحد أصابع قدمه بالجبل ثم يتجه شمالاً إلى المروة يصعده أو يلمس جزءاً منه بقدمه أو مؤخرتها بعد أن يدور متجهاً جنوباً عائداً إلى الصفا، ولا بد من استيعاب تلك المسافة، والآراء مختلفة قليلاً في كون الساعي يرقى جبلي الصفا والمروة حتى يتم الاستيعاب أو يكتفي بالمسافة بينهما دون الارتقاء، ويظهر أن معظم الآراء تقول لابد من أن يشتمل السعي على جزء من جبل الصفا وجزء من جبل المروة، حتى إن بعضهم قال لابد أن يلصق أصابع إحدى رجليه -على الأقل- بجبل الصفا وعقب إحدى رجليه بجبل المروة حتى يتم الاستيعاب، وعليه فإن المسافة بين أول سفح جبل الصفا ابتداءً وأول سفح جبل المروة انتهاءً هو طول المسعى وأما ارتقاء أحد الجبلين أو كليهما واستقبال الكعبة فقد تثبت على الاستحباب كما يدل المأثور عن عثمان بن عفان رضي الله عنه على ذلك.

المطلب الثالث: عرض المسعى الشرعي وعرض المتاح للمسعى منه :

أولاً: العرض الشرعي:

بادئ ذي بدء يجب أن نفرق بين عرض المسعى الشرعي وبين العرض المتاح من المسعى للمسعى، ونبدأ بتعريف عرض المسعى الشرعي فنقول:

عرض المسعى الشرعي في الصفا هو المسافة بين أبعد نقطة من سفح جبل الصفا من جهته الشرقية إلى أبعد نقطة منه من جهته الغربية، وبالمثل فعرض المسعى الشرعي في المروة هو المسافة بين أبعد نقطة من سفح جبل المروة من جهته الشرقية إلى أبعد نقطة منه من جهته الغربية. وعرض المسعى الشرعي على امتداده -ابتداء من جبل الصفا وانتهاء بجبل المروة- متغير، نظراً لعدم تسامت جبلي الصفا والمروة ولاختلاف عرضه الشمالي عن الجنوبي وهذا يدل على أن مبنى المسعى القديم الذي كان عرضه ٢٠ م ثابتاً من الصفا إلى المروة لم يكن عرض المسعى الشرعي المتغير في عرضه.

ثانياً: العرض المتاح من المسعى للمسعى:

الآن جاء دور تعريف العرض المتاح من المسعى للمسعى حيث يجب أخذ الحيلة والحذر عند ذكر ما كتب من قياسات عن عرض المسعى في كتب التاريخ، إذ ليس هذا عرض المسعى الشرعي ولكنها قياسات لما كان متاحاً من المسعى للمسعى وقت كل قياس، لذلك نجده متغيراً قبل وبعد كل توسعة. والبون واسع فقد ضاقت المساحة المتاحة للمسعى في العصر العباسي من جراء البناء في المسعى حيث المباني على جانبيه بل وعلى جبلي الصفا والمروة فقام الخليفة المهدي بإزالة العديد من الدور ووسع المسعى، وعاد الناس يبنون فوق الجبلين وعلى جانبي المسعى حتى أصبح ما هو متاح للمسعى بالقرب من الصفا ٨ أمتار فقط، وما هو متاح بالقرب من المروة ١١ م، ووسعته الحكومة السعودية وبنّت جداراً شرقياً وآخر غربياً، وجعلت

المسافة بين الجدارين ثابتة ٢٠ م وأدخلت المسعى في المسجد الحرام الأمر الذي منع البناء فيه أو على الجبلين المباركين، والآن وفي التوسعة السعودية الثالثة زيد من المسافة بين جداري المسعى الشرقي والغربي لتصبح ٤٠ م.

ثالثاً: أبعاد وحدود المسعى المستخلصة من هذه الدراسة:

بيننا سابقاً أن المسعى المبارك يجب أن يقع داخل إطار حدود جبلي الصفا والمروة الأربعة التي ذكرناها في حدود المسعى الشرعية، وبعبارة أخرى فإن كل توسعة لمبنى السعي يجب أن تقع ضمن هذه الحدود حتى تكون مقبولة شرعاً. وعرض مبنى السعي قبل التوسعة الثالثة ٢٠ م، ولم أستطع معرفة ما إذا كانت هناك أسس شرعية أو منهجية محددة اتبعت وانتهجت لتحديد هذا العرض أم لا، والظاهر عندي أنها مسافة مختارة خصصت لأطراف التوسعة وهي قطعاً ليست مُحَدَّدة لأضلاع المسعى مستوية لمسافة ما بين ركني كل من الجبلين، فجبل المروة عرضه بَيِّن شاخص يزيد كثيراً عن ٢٠ م وهو لا يزال واضحاً مشاهدًا، فهو ممتد من الجهة الشرقية طرف منحدر المدعى، عند دار أبي سفيان (مكان المستوصف التابع لوزارة الصحة الآن)، ومن الجهة الغربية للمسعى من باب عثمان رضي الله عنه ممتد وداخل في حي القرارة حتى مدرسة العزيزية الابتدائية قريباً من مبنى محطة الكهرباء شمال غرب سبيل زمزم الآن، فعرضه قطعاً أكثر من ٢٠ م بكثير. وخلاصة القول أن مبنى السعي الحالي لم يستوعب كامل المسعى من جهة المروة بل بني في جزء منه، وبيان ذلك من الأهمية بمكان. أما من الجهة الجنوبية (جهة الصفا) فسفح جبل الصفا من الجهة الغربية (جهة المسجد الحرام) لا زالت أجزاء منه باقية ظاهرة للعيان تتعدى

الجدار الغربي للمسعى حاليًا، فهو يسامت مركز أو منتصف ما تبقى من جبل الصفا بعيدًا عن سفوحه الغربية الممتدة في داخل المسجد الحرام، وهذا يوضح أن المسعى لم يستوعب عرض جبل الصفا كله من ناحيته الغربية. بل إن الدراسات التاريخية وكما بينا توضح أن جبل الصفا من الجهة الغربية يمتد داخل الحرم الشريف القديم على طرف الوادي الشرقي قريبًا من الكعبة المشرفة، أما من الناحية الشرقية، فلا يزال جزء من جبل الصفا مرتفعًا (قراية أربعة أمتار عن منسوب أرضية المسعى حاليًا) ملاصقًا للجدار الشرقي من المسعى، كما أن شكل الجبل في تلك المنطقة يظهر أن صخر الجبل مازال صاعدًا إلى أعلى حتى عند أعلى نقطة فيما هو شاخص الآن، وذلك يثبت أن النهاية القائمة لجبل الصفا من جهة الجدار الشرقي صاعدة تصاعدًا مستمرًا بما يدل على أن ذروة الجبل لم تبلغ بعد، بل إن الجدار اعتلى جبل الصفا وقطعه على ارتفاع خمسة أمتار تقريبًا فليس الجدار نهاية سفح جبل الصفا بالتأكيد. أي أن الجدار الشرقي من المسعى لم يستوعب جبل الصفا من الجهة الشرقية (ملحق الصور) بل إن جزءًا من المسعى يقع خلف الجدار الشرقي من المسعى، وهذا والله الحمد ينفي الأقوال التي تظن أن مبنى السعي الذي بني في التوسعة السعودية الأولى تقع أجزاء منه خارج الحدود الشرعية للمسعى. خلاصة القول أن مبنى السعي قبل التوسعة السعودية الأولى يقع ضمن حدوده الشرعية، بل إنه لم يستوعب كامل حدوده الشرعية من ناحية الشرق، كما أن أجزاء من ضلع الجبل الغربي داخل المسجد الحرام الآن (بما يعني أن المسعى لم يستوعب كامل حدوده الشرعية من الغرب). والحال أوسع وأعم من ناحية جبل المروة فهو ممتد جدًا من الناحيتين الشرقية والغربية.

رابعاً: أبعاد المسعى الشرعية من خلال منظور تاريخي:

وضح هذا المبحث أركان وحدود المسعى الشرعي والذي يمكن أن نلخصها فيما يلي:

١- جبل المروة:

أ. طرفا عرض جبل المروة:

١. الجهة الشرقية، الركن الشمالي الشرقي للمسعى، ويقع على (في) دار أبي سفيان طرف منحدر المدعى (موقع القباني سابقاً) وموقع مستوصف وزارة الصحة وحتى عهد قريب لا يتجاوز ثلاثين عاماً.

٢. الجهة الغربية، الركن الشمالي الغربي للمسعى، ويقع على مبنى الكهرباء في برحة القرارة، شرق السبيل المعد لزمر، ولم تهدم هذه المنشآت إلا في التوسعة السعودية الثالثة.

ب. طرفا طول جبل المروة:

١. الجهة الشمالية، وهي متداخلة مع جبل قعيقعان تجثم عليه مباني الدفاع المدني، وشؤون الحرمين والإشراف، وكل هذه المنشآت لم تهدم إلا في التوسعة السعودية الثالثة عام ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧ م، وقد اعتبرت واجهات هذه المنشآت المطلة على المسعى والمسجد الحرام الطرف الشمالي من جبل المروة والمنطقة التي تتداخل مع جبل قعيقعان

٢. الجهة الجنوبية، ويرمي جبل المروة بسفوحه الجنوبية صوب الصفا جنوباً في مبنى السعي وصوب باب الفتح حتى يلتقي مع سفوحه الجنوبية الشرقية ولم يمكن تحديدها لتغطيتها وكسوتها بالبلاط والرخام، واعتمدت هذه الدراسة أن حدود جبل المروة الجنوبي هي آخر الجبل جنوباً (منحدر المروة جنوب الوادي)، ومداخل باب الفتح من الجهة الجنوبية الغربية.

٢- جبل الصفا:

أ. طرفا عرض جبل الصفا:

١. الجهة الشرقية، يرمي جبل الصفا بسفوحه الشرقية إلى أجياد الصغرى (مبنى قصر الضيافة)، وقد تم اعتبار نقطتين (ركنين) في هذه الدراسة: أقرب نقطة وهي مدخل مبنى قصر الضيافة الذي يقابل المسجد الحرام أمام باب بلال رضي الله عنه (الممر بين أجياد والقشاشية) الذي يقع على جبل الصفا، ونقطة أخرى هي باب قصر الضيافة المقابل لمستشفى أجياد.

٢. الجهة الغربية، وهي سفوح جبل الصفا التي تضرب بامتداداتها داخل المسجد الحرام حيث كان السعي قبل نقل المكان وزحزحته شرقاً، وكما يتبين من منحدر جبل الصفا الغربي المتجه للحرم، وكذلك الدرجات (السلام) الموجودة في مبنى المسجد الحرام في التوسعة السعودية الأولى والمبنى العباسي القديم، وقد تبنت هذه الدراسة وكأمر احتياطي اعتبار أن طرف السفوح الغربية عند حمى أول المبنى العباسي أي مداخل المسجد الحرام المقابلة للصفا، ومن جهة تفائلية تم اعتبار امتدادات سفوح جبل الصفا حتى (آخر) درجة في الباب المواجه للكعبة المشرفة في أول صحن المطاق.

ب. طرفا طول جبل الصفا:

١. الجهة الشمالية، وهي سفوح جبل الصفا الشمالية جهة المروة، كما بين ذلك منحدر جبل الصفا المتجه نحو المروة القائم والواضح، وقد بينت

هذه الدراسة أن آخر السفوح الشمالية لجبل الصفا هي طرف وادي إبراهيم من جهة الميل الجنوبي.

٢. الجهة الجنوبية، وهي الأجزاء الملتحمة مع جبل أبي قبيس أعالي طريق الملك سعود القديم، كما أن بعض السفوح الجنوبية الشرقية ترمي صوب القشاشية مع سفوح جبل أبي قبيس عند مسيل الوادي قريبا من مبنى المولد النبوي الشريف لمبنى مكتبة مكة المكرمة. وقد اعتبرت هذه الدراسة هذا المبنى نقطة ربط بين الجهتين الشرقية لسفوح جبلي الصفا والمروة.

جدول رقم (١) : قياس العلماء لطول المسعى والعرض المتاح للمسعى عبر التاريخ

م	صاحب القياس	طول المسعى	عرض المسعى
١	عبد الرحمن المرشدي ^(٦٨)	٧٥٠ ذراع = ٣٦٠ متر	-
٢	الشمسي ^(٦٩)	٧٦٦ ذراع = ٣٦٧,٦٨ متر	-
٣	محمد بن إسحاق الفاكهي ^(٧٠)	٧٦٦,١٢ ذراع = ٣٦٧,٤٧ متر	٣٥ ذراع و ١٢ إصبع
٤	أبو الوليد الأزرق ^(٧١)	٧٦٦,٥ ذراع = ٦٧,٩٢ متر	٣٥,٥ ذراع
٥	محمد طاهر الكردي	٣٧٥ = متر	٢٠ متر
٦	ابن فضل الله العمري ^(٧٢)	٧٨٠ ذراع = ٣٧٤,٤٠ متر	-
٧	إبراهيم رفعت باشا ^(٧٣)	٤٠٥ = متر	-
٨	حسين عبد الله بإسلامة ^(٧٤)	٣٩٤,٣٥ = متر	٣٦,٥ ذراع

المطلب الرابع: تغيرات طرأت على الجبلين والوادي ومكان السعي وطاقاته الاستيعابية:

أولاً: جبل الصفا:

أزيل أجزاء من جبل الصفا بغرض توسعة مبنى السعي والمسجد الحرام على مرحلتين:-

الأولى عام ١٣٧٥هـ في التوسعة السعودية الأولى قطعت أكتاف من جبل الصفا وفتح عليها شارع الملك سعود لمرور السيارات، يصل بين أحياء والقشاشية، انظر الصورة في الملحق.

الثانية عام ١٤٠١هـ أزيل شارع الملك سعود وقطع جبل الصفا أسفل الشارع ذاته لفتح ممر للمشاة يصل بين القشاشية، ولا يزال هذا الممر قائماً يتراوح عرضه بين ٩-١٤ م وبذلك تقلص حجم جبل الصفا من ناحيته الشرقية. ثم بني على أجزاء من ذلك الممر قصر الضيافة، انظر الصورة في الملحق.

كسيت امتدادات سفوح جبل الصفا من جميع الجهات بالرخام والبلاط، وأصبحت أجزاء من الامتدادات الغربية والجنوبية الغربية جزءاً من المسجد الحرام، وأجزاء من امتدادات سفوح جبل الصفا الجنوبية أسفل قصر الضيافة القائم الآن في أحياء الصغرى، كما أصبحت سفوح جبال الصفا من ناحية الشمال جزءاً من المسعى ذاته.

ثانياً: جبل المروة:

في عام ١٣٧٥هـ أزيلت معالمه الشرقية وقطعت متونته وأكتافه وامتداداته. وتمت إزالة مبان عديدة كانت قائمة على جبل المروة وفتح طريق

يربط بين القشاشية والقرارة ويفرع لحي النقا وحي الشامية ولأجل ذلك أزيلت نتوءات وقمم جبل المروة ومهد وسوى الطريق عليه ثم أزيلت العديد من معالم جبل المروة الشرقية من جهة المدعى، ومن الجهة الجنوبية الغربية جهة حي القشاشية وأزيلت أجزاء من سفوح جبل المروة ومهدت أجزاء أخرى منه وتمت سفلة الطريق الذي يربط الغزة والقشاشية بالطريق الصاعد إلى القرارة. كما مهدت معالمه الجنوبية عند بناء منحدر المسعى من جهة المروة في اتجاه الصفا وعند توسعة المسجد الحرام وإنشاء باب الفتح وما حوله.

ثالثاً: مسار السعي:

أما طريق السعي فقد تغير موضعه أكثر من مرة فقد كان سابقاً قبل الإسلام وبعده من العصر العباسي حتى سنة ١٦٧هـ في داخل المسجد الحرام وقريبا من الكعبة المشرفة، ثم زحزح طريق السعي إلى جهة الشرق عند توسعة المهدي الثانية للمسجد الحرام ليبدأ من الجهة الغربية لجبل الصفا ثم ينحني شرقاً ثم يمتد شمالاً في اتجاه الكتلة الجبلية الغربية لجبل المروة، وقد كان الطريق متعرجاً لبناء البيوت على حافتي الطريق، ثم عدل مساره ليكون مستقيماً في التوسعة السعودية الأولى وأزيل الانحناء أي أنه زحزح عن نهايته من ناحية جبل المروة جهة الشرق ليقابل بدايته عند جبل الصفا وأدخل في الحرم الشريف وأصبح مبنى من طابقين وسطح. والآن في توسعة الملك عبد الله زيد من عرض مبنى السعي عشرين متراً من جهة الشرق وسيصبح من أربعة أدوار وربما أكثر.

رابعاً: مجرى وادي إبراهيم عليه السلام:

ظل مجرى وادي إبراهيم عليه السلام كما هو يخترق السعي ويسير جنوباً نحو أسفل مكة المكرمة (المسفلة) وظل يرتفع منسوب سطح الأرض سيلاً بعد آخر ولكن مساره الرئيس بقي كما هو. ثم جاءت توسعة المهدي الخليفة العباسي الثانية للمسجد الحرام فغيرت مجرى الوادي وأخرج من المسجد الحرام (انظر الرسم التوضيحي ٤)، وظل كذلك حتى جاءت التوسعة السعودية الأولى فزادت في زحزحته شرقاً وبنت صندوقاً خراسانياً تحت المسعى يتجه غرباً بمقدار ٦٨,٨٦.

• المبحث الرابع: المسعى أطوار ومراحل ورفع مساحي:

رصدت الدراسة مرور المسعى بخمسة أطوار منذ عهد هاجر عليها السلام وحتى وقتنا الحاضر وسأناقش قدر ما أحتاج لتحقيق هدف هذا المبحث فأستسمح القارئ الكريم في بعض الإعادة حتى أريحه من العودة والبحث عن ذلك، ثم أتبع ذلك بحديث عن رفع مساحي للمسعى.

المطلب الأول: الأطوار والمراحل:

الطور الأول:

مرحلة هاجر عليها السلام إلى العصر النبوي المبارك: بينت هذه الدراسة أن المسعى كان فلاة تقع شرقي المسجد الحرام متاخمة له تمتد طويلاً بين جبلي الصفا جنوباً وجبل المروة شمالاً وعرضها هو عرض جبل الصفا من الجنوب وجبل المروة من الشمال. وكان الساعون يسعون في جزء من المسعى في ناحيته الغربية ليس بعيداً عن الكعبة المشرفة كاف للساعين وقتئذ. وبينت الدراسة أيضاً أن الطاقة الاستيعابية الآتية للمسعى وقتئذ في

عصر هاجر عليها السلام كانت تتراوح بين ٨٣٤٦٥ و ١٣١٧٠٠ ساعيا في الساعة، وكان عدد الساعين قليلاً جداً لا يكاد يذكر. وظل الحال هكذا في زمن جرهم وخزاعة حتى استقر الأمر لقريش واستتب وجاءت بشائر الإسلام وأخذت قريش وحلفاؤها تبني مساكنها في المسعى وحول الحرم، ومع مرور الزمن وتعاقب السيول على المنطقة قل عرض جبلي الصفا والمروة بسبب تراكم الأتربة على سفوحهما الشرقية والغربية، وإخفاء أجزاء منها إلا أنها ظلت فلاة يسعى فيها وبين جبليها (الصفا والمروة) الحجاج بأعداد متواضعة نقل كثيراً عن الطاقة الاستيعابية للمسعى والشكل رقم (١) الذي يوضح الفرق الشاسع بين الطاقة الاستيعابية للمسعى وأعداد الساعين من عصر هاجر عليها السلام وحتى عصر الخليفة المهدي قبل توسعته.

الطور الثاني:

مرحلة العصر النبوي المبارك حتى توسعة الخليفة المهدي العباسي: جاء الإسلام بعظمته وحج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع زهاء مائة ألف حاج، طافوا بالبيت الحرام وسعوا بين الصفا والمروة^(٧٥) وكان أن ازدادت الدور انتشاراً في المسعى وحوله وحول الكعبة الغراء، ولعل أشهر هذه الدور دار الأرقم بن أبي الأرقم ودار العباس بن عبد المطلب ودار ابن فرقد السلمي ودار أبي سفيان بن حرب الأموي ودار عبد الله بن عباد بن جعفر رضي الله عنه ودار الندوة وغير ذلك من الدور^(٧٦). ورغم انتشار هذه الدور إلا أن المسعى ظل فلاة تنتشر فيها الدور بشكل متواضع هنا وهناك. وظل الحال كذلك في عصر الخلفاء الراشدين والعصر الأموي ورحاً من الزمن في العصر العباسي ينتشر الإسلام شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً وتزداد عدد الدور حول الكعبة الغراء بشكل ملفت للأنظار،

وفي المسعى وحوله. ويقوم ولاية الأمر بتوسعة تلو أخرى للمسجد الحرام، دونما أي توسعة تذكر للمسعى عدا تحسينات داخل تلك المساحة مثل العقود الجميلة التي بناها عبد الصمد بن علي بن عبد الله بن العباس عامل أبي جعفر المنصور على مكة المكرمة على كل من جبلي الصفا والمروة عام (١٤٠هـ)، وعدد الدور يزداد سنة بعد أخرى، وفي آخر عصر الخليفة العباسي المهدي رحمه الله في عام ١٦٩هـ ضاق المسجد الحرام بالمصلين، فقرر رحمه الله توسعة المسجد الحرام وجعله مربع الشكل، وكاد يعوق مشروعه أن مجرى وادي إبراهيم عليه السلام بعد التوسعة سيكون داخل المسجد الحرام وقد يشكل خطراً على المصلين، كما أن المسعى سيكون أيضاً في داخل المسجد الحرام، وربما اختلط الطائفون بالساعين. فقرر تحويل مجرى وادي إبراهيم بحيث يصبح خارج توسعة المسجد الحرام، وأزاح مكان السعي إلى شرق المسجد الحرام، فكان هذا أول تغيير ذكره التاريخ^(٧٧) لمكان السعي الذي اعتاده الساعون منذ العصر النبوي المبارك؛ بل وقبله. وأزال المهدي رحمه الله تعالى أكثر الدور المنتشرة هناك وأدخل بعضها في المسجد الحرام والبعض في مكان السعي الجديد^(٧٨). وقد بين الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان في كتابه القيم "بأن المكان الذي يسعى فيه الآن ليس المكان الذي سعى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذكر أيضاً أن المسعى في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عريضاً وبنيت الدور في المسعى فهدمها الخليفة العباسي المهدي - رحمه الله - وأدخل بعضها في المسجد الحرام وترك بعضها للسعي فيه"^(٧٩). ورغم عدم وجود معلومات تعطي رقماً للمساحة المتاحة للسعي قبل توسعة الخليفة المهدي وبعدها، إلا أن التاريخ ينبئ أن معظم القياسات عبر التاريخ توضح أن متوسط عرض ما

هو متاح من المسعى للسعي ٣٥,٥ ذراع منذ عهد الخليفة المهدي رحمه الله وبقي تقريباً كما هو وإن نقصت المساحة من جهة الصفا وجهة المروة، ومن هنا فإن المساحة التقريبية للمكان المتاح للسعي بعد توسعة المهدي رحمه الله وبافتراض أن عرض المسعى ٢٠,٥ متراً، أما الطول فإنه تقريباً ثابت يبلغ قرابة ٣٩٤ متراً فتكون ٨٠٧٧ م^٢، وأن متوسط الوقت اللازم للسعي = ٥٢,٦ دقيقة والطاقة الاستيعابية في الساعة = ٩٢١٣ ساعياً.

أما عن عدد الحجاج الكلي آنذاك فهم على أكثر حال لا يزيدون عن مائة ألف حيث إن أعداد الحجاج المتوفرة لدى الباحث حتى سنة ١٣٤٥هـ تتأرجح حول هذا العدد، وبافتراض أعلى رقم للحجيج وهو مائة ألف وبافتراض أن كل الحجاج -على أكبر تقدير- يسعون يوم النحر وليلته فإن متوسط عدد الساعين التقريبي في الساعة $\frac{24}{100000} = 4167$ ساع/ساعة وهي أقل من الطاقة الاستيعابية (٤٥%) من الطاقة الاستيعابية للمساحة المتاحة للسعي^(*)، أما الطاقة الاستيعابية قبل التوسعة فمن المحتم أن تكون أقل منها بعد التوسعة حيث أدخل المهدي - رحمه الله - أراضي بعض الدور بعد هدمها في المكان المتاح للسعي ولم أعثر أثناء دراستي وبحثي على معلومات توضح مساحة المسعى قبل التوسعة، وعلى كل حال فإن عدم تحديد قيم المساحة - قبل التوسعة وبعدها - لن يضير الدراسة ونتائجها مطلقاً، لكنني ذكرتها في هذا المقام استثناساً وإضافة معلومة. وقد أعد شكل توضيحي يبين

(*) حتى لو سعى كل الحجاج في يوم النحر، فإن متوسط عدد الساعين يكون قرابة

٩٠% من الطاقة الاستيعابية للمكان المتاح للسعي

تصورًا للمسعى شكل (١) قبل توسعة الخليفة المهدي وشكلان آخران بعد التوسعة (شكلي ٢، ٣).

الطور الثالث: العصر العباسي بعد توسعة الخليفة المهدي: عاود الناس إلى بناء دورهم من جديد شيئاً فشيئاً على جانبي المساحة المتاحة للسعي، وظل ولاة الأمر رحمهم الله على تعاقب السنين يهذبون من مسار تلك المساحة كلما دعت الحاجة لذلك، ولم يحدثنا التاريخ عن توسعة كبيرة بعد توسعة المهدي رحمه الله اللهم إلا المظلة التي أمر ببنائها الشريف الحسين بن علي رحمه الله من المروة وحتى آخر الوادي من جهة الصفا بمسافة تقارب ٣٦٠ مترًا وبعرض بلغ قرابة ٢٠,٥ مترًا عام (١٣٣٩هـ/١٩٢٠م)^(٨٠)، وتركت المسافة بين طرف الوادي وحتى جبل الصفا مكشوفة، وكان بناء الدور على الجانبين يزداد سنة بعد أخرى حتى غدا المسار بين الصفا والمروة متعرجًا، بل إن عرض المساحة المتاحة للسعي في الصفا في القرن الرابع عشر الهجري لم تتجاوز ثمانية أمتار فقط وبعد المظلة جهة المروة أضحت العرض قرابة أحد عشر مترًا ولكن لمسافة قصيرة تقارب ٨ م^(٨١) واستعمل المسعى كسوق للباعة والمشتريين وطريق يربط أحياء مكة الشرقية بأحيائها الجنوبية والغربية، ولولا وجود المظلة التي منعت البناء في داخل المنطقة التي تغطيها لربما كانت المساحة المتاحة للسعي على غير هذا المنوال. وهذه المعطيات تدل على أن مساحة المسعى بقيت تقريبًا كما هي تقارب ٦٨١٦ م^٢ لفترة طويلة ولم تكن هناك حاجة للتوسعة لتواضع أعداد الحجاج والمعتمرين، إذ تدل المعلومات الإحصائية المتوفرة على أن أعلى رقم للحجاج كان ١٠٨,٠٠٠ حاج وذلك في عام ١٣٢٤هـ/١٩٠٥م^(٨٢)، بينما كان أدنى عدد للحجيج ٨,٥٠٠ وذلك في عام

١٣٣٦هـ/١٩١٧م (٨٣) وذلك أثناء الحرب العالمية الأولى. ولقد اعتُبرَ عدد حجيج عام ١٣٢٤هـ/١٩٠٥م قياسيًا بمعنى الكلمة، إذ عاد رقم عدد الحجاج بعد تلك السنة ليتأرجح بين قرابة ٣٠,٠٠٠-٦٠,٠٠٠ حاج حتى نهاية عام ١٣٦٦هـ/١٩٤٧م (٨٤). بعد هذا العام، بدأ عدد الحجاج يزداد بصفة شبيهة مطردة، فبانتهاء العقد السابع من القرن الماضي عام ١٣٦٩هـ قفز عدد الحجاج إلى ١٠٧,٦٥٢ حاج، ثم ارتفع في منتصف العقد الثامن للقرن الماضي عام ١٣٧٤هـ إلى ٢٣٢, ٩٧١ حاج وقد ارتفع عدد الساعين وفاق الطاقة الاستيعابية للمكان المتاح للمسعى التي كانت تقدر بـ ٩٢١٧ ساع/ساعة انظر شكلي (١٠، ١١).

الطور الرابع:

فترة ما بين التوسعتين السعوديتين الأولى والثانية:

وبدأ الزحام يزداد ويأخذ أبعادًا سلبية سنة بعد أخرى فلم يكن بد من توسعة المسعى فجاءت التوسعة السعودية الأولى في وقتها وعندما دعت الحاجة إليها حيث ثبتَ عرض المسعى بـ ٢٠ مترًا وجعل من طابقيين وأصبح له جداران شرقي وغربي وادخل المسجد الحرام وأصبحت الطاقة الاستيعابية للمسعى بدوريه ١٧٩٧٧ ساع/ساعة. وتعتبر هذه التوسعة تاريخية حيث إنه لأول مرة في التاريخ يبني مبنى خاص بالمسعى ويجعل من دورين و يدخل في المسجد الحرام ويحاط بجدر من جميع الاتجاهات فمنع ذلك البناء تمامًا. ونعم الحجيج بتلك التوسعة لقرابة خمسة عشر عامًا كانت فيها الطاقة الاستيعابية مقاربة لأعداد الساعين ثم بدأ الزحام يظهر بعد ذلك. فلما كان النصف الأول من العقد التاسع من القرن الرابع عشر الهجري

جاءت فترة ما يسمى بفترة الطفرة وأنعم الله على هذه الدولة بدخل كبير من جراء ارتفاع سعر البترول. وأصبح عدد العاملين في المملكة من غير السعوديين يزداد سنة بعد أخرى حتى بلغ في التعداد السكاني الثالث ٦,١٤٤,٢٣٦ نسمة، بينما بلغ عدد السعوديين ١٦, ٥٢٩, ٣٠٢ نسمة. فارتفع عدد حجاج الداخل والخارج في عام ١٣٩٥هـ إلى ١,٥٥٧,٨٦٧ حاج، وفاق عدد الساعين الطاقة الاستيعابية لمبنى السعي التي تبلغ: ١٧٩٧٧ ساع/ساعة انظر شكل (١٣). وبدأ الزحام يطل برأسه مرة أخرى وظهر جلياً للساعين وتضرر الكثير، وبدأ البحث عن حل، فجاءت التوسعة السعودية الثانية حيث تم تهيئة سطح المسعى مع مخارج ومداخل منه وإليه، وزادت الطاقة الاستيعابية بقرابة ٤٠% أي أصبحت: الطاقة الاستيعابية للمسعى في الساعة = ٢٦٩٦٦ ساع/ساعة، ورغم أنها خففت من الزحام إلا أنه يظهر أن عدد الساعين كان أكبر من الطاقة الاستيعابية حتى بعد التوسعة، فلجأت الدولة إلى سن قوانين تكبح جماح نمو أعداد حجاج الخارج والداخل وأصدر المؤتمر السابع عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية الذي عقد بعمان عام ١٤٠٨هـ قراره بتحديد نسب الحجاج (حجاج الخارج) من كل دولة إسلامية بحيث يحج واحد من كل ألف من السكان^(٨٥)، وتناقص عدد الحجاج بدءاً من سنة ١٤٠٨هـ حتى بلغ ٧٦٢,٧٥٥ حاجاً واستمر حتى سنة ١٤١١هـ حيث بلغ ٧٢٠,١٠٢ حاجاً ثم عاد للزيادة وبلغ في عام ١٤١٢هـ ١,٠١٢,١٤٠ حاجاً وفي عام ١٤١٣هـ ٩٩٢,٨١٣ حاجاً، وفي عام ١٤١٤هـ ٩٩٥,٦١١ حاجاً واستمر العدد في الزيادة، وبدأ واضحاً جداً خلال السنوات ١٤٢٣- ١٤٢٧هـ انظر جدول أعداد حجاج الخارج (١٣٤٥هـ - ١٤٢٨هـ). ذلك أمر حجاج الخارج، أما حجاج الداخل فكبح جماحه بعد صدور في عام ١٤١٨

هـ الأمر السامي الكريم بالموافقة على ما رآه مجلس هيئة كبار العلماء بقراره رقم ١٨٧ وتاريخ ١٨/٢/١٤١٨هـ المتضمن إلزام حجاج الداخل بعدم تكرار الحج إلا بعد مضي خمس سنوات^(٨٦) فنقص عدد حجاج الداخل في نفس العام إلى ٦٩٩,٧٧٠ حاجًا بعد أن كان في السنة التي سبقت القرار ١٤١٧هـ ٩٧١, ٨٧١ حاجًا، ثم زاد العدد في السنة التي تلت القرار ولكن بقدر يسير إلي ٧٧٥,٢٦٨ حاجًا واستمرت الزيادة في عدد الحجاج حتى حثت وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية المواطنين والمقيمين الراغبين في الحج من أداء فريضة حج عام ١٤٢٦هـ والذين لم يسبق لهم الحج خلال الخمس سنوات الماضية على الحصول على تصاريح الحج^(٨٧). ومع ذلك زاد العدد بشكل كبير جدًا ترتب عليه آثار سلبية، مما دفع بالدولة إلى التفكير بجدية في توسعة كبيرة شاملة فيها نظرة مستقبلية، فجاءت التوسعة السعودية الثالثة والتي بدأت في طلائع عام ١٤٢٧هـ، وتعتبر هذه التوسعة تاريخية أيضًا حيث صمم المسعى لعشرة أدوار ينفذ على مراحل، بدأت بثلاثة أدوار وسطح وزيد في عرض المسعى ليصبح أربعين مترًا بدلًا من عشرين مترًا، وبطاقة استيعابية قدرها ١١٨,٠٠٠ ساع/ساعة. وهي تفوق أعداد الساعين التي قدرت من قبل وسيستمر الوضع بحول الله لمدة تقارب ٢٠ سنة.

الطور الخامس:

رؤية لفترة ما بعد التوسعة السعودية الثالثة: رغم ضخامة (التوسعة السعودية الثالثة) وأنه سيمسح الساعين لمدة تقارب ٢٠ عامًا أقل أو مقاربًا لطاقة المسعى الاستيعابية إلا أن المتوقع أن يزيد عدد الساعين بعد ذلك التاريخ عن الطاقة الاستيعابية للمسعى في عام ١٤٥٧هـ، وذلك مع الأخذ

بالتدابير التي تحد من حجاج الخارج والداخل وتنظمه، وهو المتوقع، أما إذا أطلق العنان لكل من يريد الحج فإن الأمر يختلف تماماً وسيزيد عدد الساعين عن الطاقة الاستيعابية للمسعى في غضون خمس سنوات، لذا فقد بات من الضروري الإعداد والتخطيط لما بعد تلك الفترة من الآن وحتى لا نفاجأ بذلك، ولا ريب في أن التخطيط والإعداد المبكر المتأني يجعل الدراسة أكثر إتقاناً والنتائج أكثر دقة. وكخطوة استشرافية فإن الدراسة قامت بإعداد مقترحات كحلول لمقابلة هذه التوقعات وإعطاء الفرصة للعلماء والمفكرين من علماء هذه الأمة للدراسة والتمحيص والتعديل والحذف والإضافة. وقد أفردت لها فصلاً مستقلاً لإظهار أهميتها.

المطلب الثاني: الرفع المساحي؛

حيث إنه يتم تحديد امتدادات سفوح جبلي الصفا والمروة الشرقية منها ونهاياتها والغربية من خلال الدراسات الجيولوجية والزيارات الميدانية وما فيه المنكشفات في جبل الصفا والمروة (وتحليل الصور الفوتوغرافية القديمة منها والحديثة)، فقد جاء الرفع المساحي لمنطقة الصفا والمروة وما بينهما بآليات يمكن إجمالها فيما يلي:

١. تحديد الأركان الشرعية لامتدادات جبلي الصفا والمروة وحدود

المسعى بأكبر دقة ممكنة

٢. قياس وعرض كل من جبلي الصفا والمروة من أقصى الحدود

الشرقية لأقصى الحدود الغربية لكل منهما

٣. قياس الأضلاع التي تربط بين نقاط امتدادات سفوح الجبلين والتي

تعتبر الحدود الشرعية

٤. حساب المساحة الشرعية من خلال معطيات البنود الثلاثة الأولى

للمسعى

٥. تحديد المساحة الممكنة للتوسعات المستقبلية

٦. رسم خرائط تبين حدود الجبلين والمسعى الشرعية لمبنى المسعى

٧. إسقاط المسعى والمكان المتاح للمسعى في العصر النبوي وحتى

التوسعة الثانية للمهدي عام ١٦٧هـ

٨. إسقاط المسعى والمكان المتاح للمسعى بعد توسعة المهدي ١٦٧هـ

٩. إسقاط المسعى والمكان المتاح للمسعى قبل التوسعة السعودية الأولى

عام ١٣٧٥هـ.

١٠. إسقاط المسعى ومبنى المسعى بعد التوسعة السعودية الأولى

١١. إسقاط المسعى ومبنى المسعى بعد التوسعة السعودية الثالثة

وقد تم تسخير نتائج الدراسات الجيولوجية والتاريخية حيث تم على إثرها تحديد امتدادات سفوح جبلي الصفا والمروة الواضحة والظاهرة للعيان دون غموض، من خلال تتبع المنكشفات على الجبلين، ويجدر القول أن نقاط آخر الامتدادات توضح أن الامتدادات مستمرة قطعاً ولكن لا يمكن تتبعها ميدانياً وتصويرياً ومشاهدتها وتحديداتها وذلك لأنها كسيت وغطيت إما بالبلاط أو الرخام أو الإسفلت أو المباني. ونظراً لذلك فقد تم تحديدها وفقاً للمعطيات التاريخية ومناقشة كبار السن الذين كانوا يقطنون في أحياء الصفا والمروة والمسعى والقشاشية والمدعى وجبل أبي قبيس والقرارة. وقد قسمت النتائج وفق هذه المعطيات إلى قسمين قسم تم التأكد منها واضحاً للعيان من خلال

المنكشفات التي ظهرت من جراء إزالة المباني من جبال الصفا والمروة وقعيقعان وسميت بالنتائج المؤكدة، وأخرى أطلق عليها النتائج المتوقعة وهي تعتمد على القراءات التاريخية ومناقشة كبار السن من أبناء تلك المناطق.

جدول (٢) الطاقة الاستيعابية للمكان المتاح للسعي (بالآلاف الساعين) (*)

المرحلة	المعيار	المؤكدة	المتوقعة
هاجر عليها السلام إلى العصر النبوي	٨٣٤٦٥	١٣١٧٠٠	
العصر النبوي حتى قبيل التوسعة العباسية	٨٣٤٦٥-٨٠٧٧	٨٣٤٦٥-٨٠٧٧	
العصر العباسي وحتى التوسعة السعودية الأولى	٨٠٠٠ (**)	٨٠٠٠	
مرحلة ما قبل التوسعة السعودية الأولى	٨٠٨٠	٨٠٨٠	
التوسعة السعودية الأولى	١٥٧٦٠	١٥٧٦٠	
التوسعة السعودية الثانية (***)	٢٣٦٤٠	٢٣٦٤٠	
التوسعة السعودية الثالثة	١١٨٠٠٠ (****)	١١٨٠٠٠	

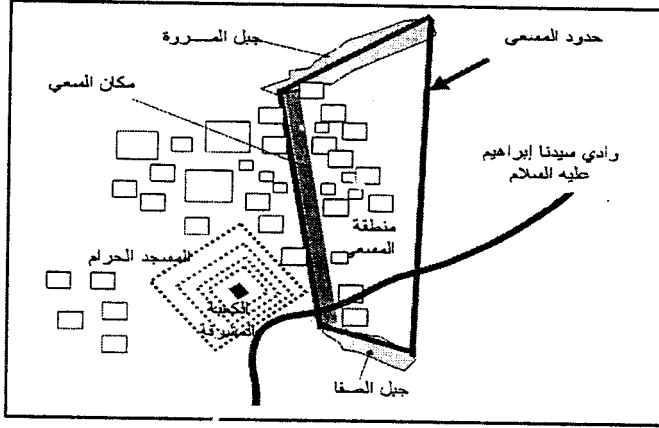
(*) بافتراض أن كل ساع يحتاج إلى متر مربع واحد

(**) توسعت المهدي كانت للمسجد الحرام أما المسعى فظلت كما هي حسب ما أخبرته كتب التاريخ دون تغير جذري يذكر انحصرت التوسعة في إضافة سطح لمبنى السعي وليس له علاقة بأرض المسعى.

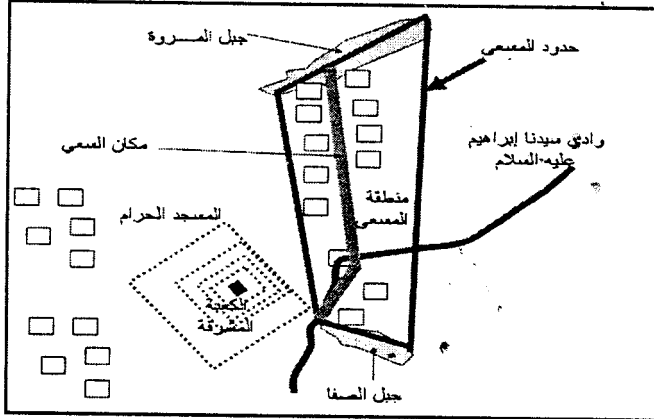
(***) انحصرت التوسعة في إضافة سطح لمبنى السعي وليس له علاقة بأرض المسعى.

(****) وذلك حين يكتمل المشروع.

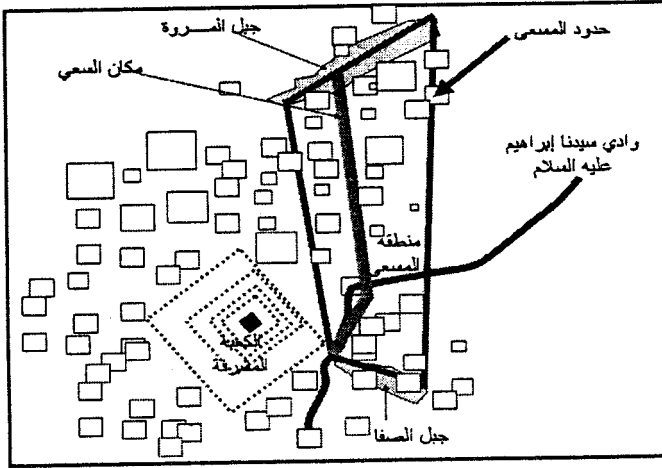
رسم توضيحي يبين حدود المسعى الشرعية مراحل تطور مكان السعي ومجرى السيل:



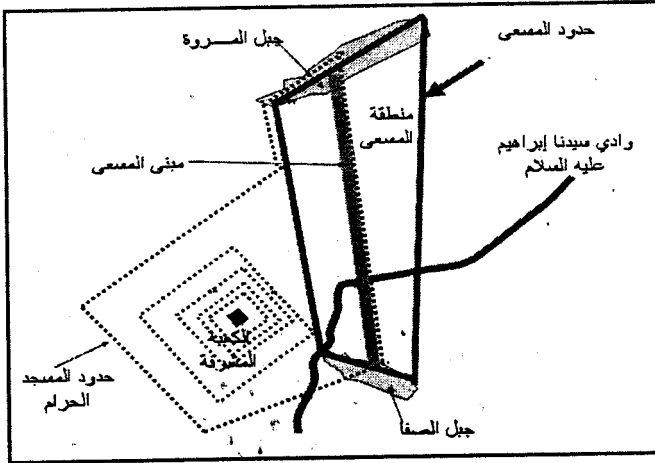
شكل (١) وزيادة عدد المنازل قبيل توسعة الخليفة المهدي



شكل (٢) بعيد توسعة الخليفة المهدي العباسي يبين إزاحة مكان السعي شرقا وتحويل مجرى وادي إبراهيم عن المسجد الحرام وحدود المسعى الشرعية.

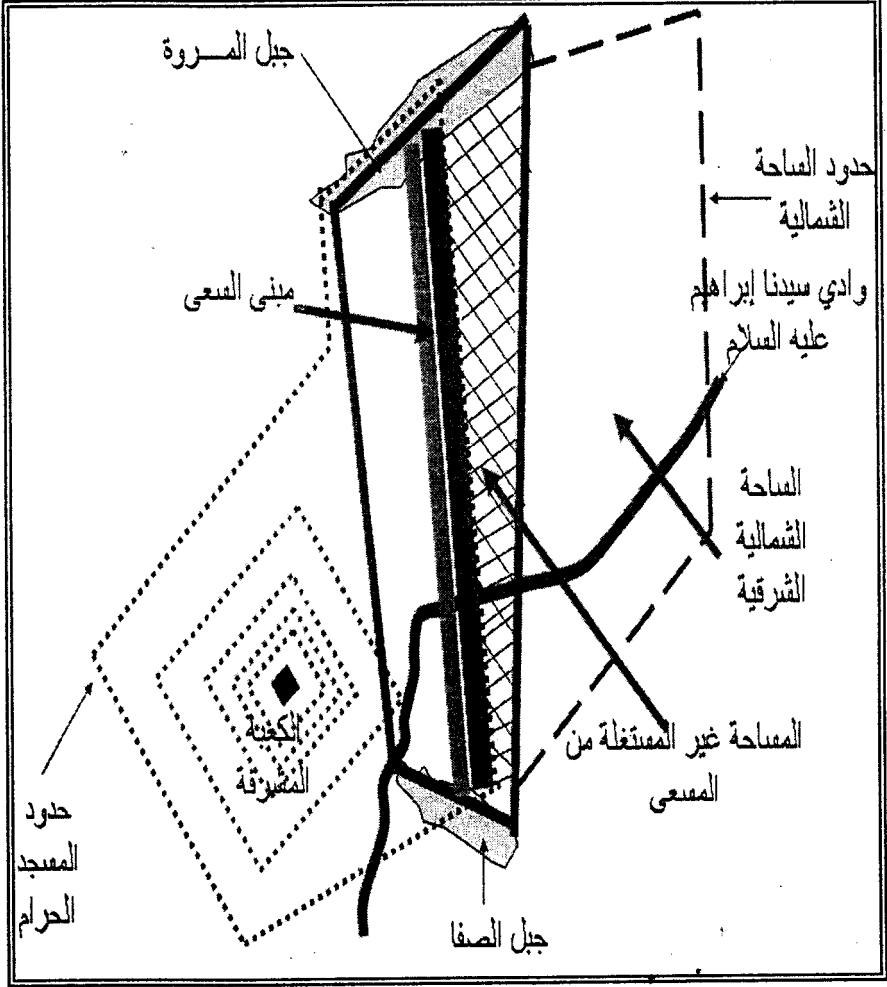


شكل (٣) قبيل التوسعة السعودية الأولى يبين اكتظاظ منطقتي الممعي والمسجد الحرام بالمباني، وبين حدود الممعي الشرعية



شكل (٤) بعيد التوسعة السعودية الأولى يبين موقع مبنى السعي وحدود المسجد الحرام الجديدة والحدود الشرعية للممعي

رسم توضيحي يبين حدود المسعى الشرعية مراحل تطور مكان السعي ومجرى السيل :



شكل (٥) بعيد التوسعة السعودية الثالثة لمبنى السعي ويبين حدود المسجد الحرام والمساحة غير المستعملة من المسعى وساحات المسجد الحرام الشرقية

• **المبحث الخامس: نظرة استشرافية لزيادة الطاقة الاستيعابية للمسعى:**

وضح أن عدد الساعية سيساوي الطاقة الاستيعابية لكامل المسعى بأدواره الأربعة حسب آخر توسعة عندما يصل عدد حجاج الخارج والداخل إلى ٤,٨٠٠,٠٠٠ حاج، في عام ١٤٤٠ هـ حسب أحد تصورين توقعهما، أو في عام ١٤٣٦ هـ حسب التصور الثاني. ولا يختلف الحال إذا ما كان عدد الساعية سيتجاوز الطاقة الاستيعابية وفق التصور الأول أو الثاني أو بينهما، فالعملية مسألة وقت، ففي كلتا الحالتين يجب البحث مبكراً عن حل واعد وإعداد خطة له من الآن، وهذا ما سنحاول الإسهام فيه ولو بجهد المقل. تطرح هذه الدراسة عدة مقترحات إنشائية وأخرى غير إنشائية، وتفتح الباب على مصراعيه للعلماء والمفكرين كي يعملوا فكرهم، ويقدموا أذهانهم بحثاً عن الحل الأمثل.

وسأبدأ بتوضيح الحلول الإنشائية التي تتجه الأنظار إليها دائماً:

الخيار الإنشائي:

وهو خيار يدل عليه اسمه، يعمل على زيادة الطاقة الاستيعابية عن طريق أعمال إنشائية. وسنناقش باختصار أنواع التوسعة الإنشائية فيما يلي:

١- التوسعة الرأسية: أي زيادة عدد أدوار مبنى المسعى وهي على أضرب ثلاثة:

- إما أن تكون بزيادة أعداد الأدوار العلوية.
- أو بزيادة أعداد الأدوار السفلية، أعني الأقبية.
- أو بهما معاً، أي إلى أعلى وإلى أسفل.

٢- التوسعة الأفقية: وتكون في اتجاهات ثلاثة:

■ توسعة من الجهة الشرقية أي من جهة القشاشية وساحات الحرم الشرقية.

■ أو من الجهة الغربية من ناحية المسجد الحرام.

■ أو من كلتا الجهتين الشرقية والغربية.

مناقشة التوسعة الإنشائية:

الخيار الإنشائي خيار درجت عليه الأفكار واستسهلته، فهو أول ما يتبادر إلى العقول، فإذا ما قيل ضاق مبنى السعي بالساعين يأتي الجواب الفوري المعتاد عليه، إذن وسع مبنى السعي، أو أضف طابقاً أو طابقين وما شابه ذلك، وهذا في الغالب ما قامت به التوسعات المتتالية ابتداء من عصر الخليفة العباسي المهدي رحمه الله ومروراً بالتوسعات السعودية، وهذا الخيار يزيد في الطاقة الاستيعابية للمكان المتاح للسعي، ويخفف كثيراً من أمر الزحام ويسهم في حل الكثير من المشكلات التي تواجه الساعي الآن، لكنه لم يسلم من سلبيات، لعل من أهمها التكلفة العالية جداً، يؤكد هذا ما نشر عن التكلفة الضخمة التي تبلغ مليارات الريالات في التوسعة السعودية الثالثة، ومنها أن التوسع في مبنى السعي لا يمكن أن يتم من الجهة الغربية حيث المسجد الحرام وخشية اختلاط الطائفتين بالساعين، كما أنه إذا تعدى الحدود الشرعية للمسعى من الجهة الشرقية فإنه سيضطرم بجبل أبي قبيس الشاهق والذي تجثم عليه المنازل والدور، وعلى سفوحه الغربية كثير من الدكاكين، وإزالة كل هذه وتعويض أهلها عن ممتلكاتهم من أراض ومبان يتطلب مبالغ كبيرة هذا عن التوسع الأفقي، أما عن التوسع الرأسي بزيادة أدوار علوية

فإنه تتطلب مبالغ كبيرة أيضا، ثم إن لهذا الحل الإنشائي أبعادا أمنية وبيئية واجتماعية عديدة حيث إن المسجد الحرام مع جلالة قدره وقديسيته يقع في بطن وادي إبراهيم وإقامة عشرة أدوار - إذا نحن تمادينا في التوسع الرأسي معتمدين عليه في حل المشكلة كلما تفاقت - لمسافة يقارب طولها أربعمائة متر (طول المسعى) قد تتسبب في تغيرات بيئية ليس هذا مقام طرحها ومناقشتها، كما أن إخلاء عشرة طوابق لساعين فيهم الكثير من الكهول والشيوخ عند حدوث طارئ قد يكون أمرا صعبا، ووجود مبنى من عشرة طوابق ملاصق للحرم سيكون ذا أثر كبير في الفضاء المغلف للمسجد. كما أن بناء أدوار سفلية يحتاج إلى نوع من الحيطنة والحذر حيث إن وادي إبراهيم يقطع المسعى بين الميلين، وهو باق حتى وإن حول جزء من مجرى الوادي، وفي هذا من الخطورة ما فيه. كل هذه الأبعاد تتطلب أن يتم التعامل مع الحلول بشكل شمولي لا يجوز تجزئته. لذا وجب البحث عن حلول أخرى تحاول تلاقي هذه السلبيات، وليس هذا بالأمر السهل بل إنه يحتاج إلى جد وكد وإعمال الأفكار وقدرح الأذهان. أي أن الأمر يتطلب البحث عن حلول إبداعية غير تقليدية بحيث تأخذ كل أو معظم هذه الأبعاد في الحسبان. وعمل كهذا لا يمكن أن يخرج من عباءة تخصص علمي واحد بل تحت مظلة علوم تتضافر وجهود تتواكب تصب جميعها في مصب واحد من أجل الوصول إلى الهدف الأعظم.

إنني أعتقد أن أحد الحلول الإبداعية يكمن في تبني فكرة الحلول غير الإنشائية، في محاولة منا لتجنب الكثير من سلبيات الحلول الإنشائية والتي من أهمها أن مبنى السعي يكاد يظل خاليا من الساعين لمدة تسعة أشهر تقريبا أي ثلاثة أرباع، العام بل وفي شهرين مما تبقى من الثلاثة لا يزيد

عدد الساعين فيهما عن الطاقة الاستيعابية، ولا يتعداها إلا في العشر الأواخر من رمضان وفي العشرين الأول من شهر ذي الحجة، فكأن عملية الزحام الشديد عملية مؤقتة تمتد لفترة قصيرة لا تشكل إلا ما نسبته قرابة ٨ % فقط من السنة، وأمر كهذا يستوجب ألا نلجأ للحل الإنشائي إلا بعد انقطاع الحيل، فلعلّ حلاً يقترح عند الحاجة قليل التكاليف خاصة إذا علمنا أن تكلفة مثل هذا الحل الإنشائي الذي تقوم به الدولة الآن كبير جداً، صحيح يجب ألا نبخل ولم نبخل يوماً على المشاعر المقدسة بشيء، ولكن من منظور شرعي وعلمي واقتصادي قد لا يحبذ مثل هذا الحل، وأجدني ميالاً إلى حلول تفي بالغرض قليلة التكلفة إتباعاً لقوله صلى الله عليه وسلم إن الله كره لكم ثلاثاً: منها إضاعة المال^(٨٨)، ومن هذا المنطلق تم التفكير في حلول غير إنشائية، نناقشها فيما يلي:

الحلول التنظيمية (الإنشائية)، ومنها:

١- تهيئة الساحات الشرقية للمسعى في غير وقت الصلاة: تظهر هذه الدراسة أن الحدود الشرعية للمسعى تشمل الجزء الأعظم من الساحات الشرقية القائمة الآن، حيث إن مساحة المسعى الجديد القائم لا تتعدى ١٢% من المساحة الكلية للمسعى الشرعي، الأمر الذي يثبت أن الجزء الأعظم لم يستغل بعد، وتتوقع الدراسة أنه في عام ١٤٤٠هـ سيزيد عدد الساعين عن الطاقة الاستيعابية لمبنى المسعى، ومن ثم كان لا بد من عمل شيء لحماية الساعين من خطر الزحام، لذا فلا أرى مانعاً من تهيئة هذه الساحة بطريقة هندسية بحيث لا تعوق حركة السعي المصلين فيها وقت أداء المكتوبات، وعندما تمس الحاجة التي تتمثل في أيام العشر الأواخر من رمضان وشهر ذي الحجة تهيأ لتحقيق الهدفين الصلاة والسعي وتحدد امتدادات جبلي الصفا

والمروة الشرعية، وتوضع لها علامات ظاهرة ليتم السعي داخل حدود المسعى الشرعية، وذلك أمر سهل حيث إن تكاليفه محدودة وفائده عظيمة. إن تنفيذ هذا يكون إنجازاً عظيماً. لكن بالطبع هناك حاجة إلى ترتيبات هندسية وفنية للدخول والخروج وربط الساحات بالمسعى أو فصلها عنها لتصبح مستقلة، كما يمكن تظليلها بمظلات تستعمل عند الظهيرة ووقت الحاجة أسوة بما قامت به الدولة - وفقها الله - في المسجد النبوي بالمدينة المنورة، كل هذه الخيارات تحتاج إلى دراسات تفصيلية ليس هذا مقام بسطها، ولكن إذا تمت الموافقة فإنه من الممكن الشروع في ذلك واختيار الخيار الأمثل بما يوافق وضع المسعى. وهذا الحل لا يحتاج إلى فتوى شرعية لأن السعي آنذا يتم داخل حدود المسعى الشرعية.

٢- امتداد السعي إلى ما بعد حدود المسعى الشرعية: تذهب الدراسة إلى ما هو أبعد مما تقدم إذ ترى استغلال ما بعد الحدود الشرعية للمسعى كامتداد له من الجهات الشرقية، أسوة بامتداد الصفوف خارج المسجد الحرام والمسجد النبوي الشريف، بل وأي مسجد عندما يمتلئ بالمصلين فالكف في جماعة خلف إمام المسجد، وأوضح صورة لهذا ما شوهد بالمسجد الحرام حيث امتدت الصفوف لقراية ٨٠٠ متر من أبواب المسجد الحرام في شهر رمضان عام ١٤٢٩ هـ وقد شاهد الباحث ذلك بعينه. فمن الممكن بالقياس أن يمتد الساعون شرقاً إلى سفوح جبل أبي قبيس الغربية - امتداد حدود المسعى الشرقية-، لذا فإن الدراسة تقترح تهيئة ما بعد الساحة شرقاً ليصبح معداً للسعي وقت الحاجة فقط ومهيأ في الوقت نفسه للصلاة المكتوبة مع إمام المسجد الحرام. ولهذا المقترح بعد شرعي يجب أن يدرس لبيان حكم جواز السعي فيما يلاصق المسعى الشرعي عندما يمتلئ الساعين بحيث

يترتب على السعي في المسعى الشرعي نوع من الخطورة عليهم كتبعات للزحام الشديد. على أن السعي في هذا المكان يعد من الضرورات والضرورة تقاس بقدرها فلا يسعى ساع خارج حدود المسعى الشرعية إلا حينما يتأكد أن الزحام صار مؤذنا بالخطر. ونظرا لأهمية الموضوع فقد رأيت أن أفرد لهذا مبحثا مستقلا أناقش فيه حكم السعي في الجوار الملاصق لحدود المسعى الشرعي.

٣- التحكم في زيادة أعداد الحجاج مستقبلا: أدى التزايد المتسارع والكبير في أعداد الحجاج إلى عرض الموضوع على المؤتمر السابع عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية^(٨٩)، الذي عقد بعمان عام ١٤٠٨ هـ، وتوصل إلى تحديد نسبة الحجاج من كل دولة إسلامية بحيث يحج واحد من كل ألف من السكان. فهل لنا أن نطرح الموضوع على المجمع الفقهي الإسلامي العالمي ثانية ونقترح تعديل النسبة كأن تصبح واحدا من كل ألفين، أي حاج من كل ألفي مسلم أو ثلاثة من كل أربعة آلاف من مسلمي كل دولة. قد يلاقي هذا الاقتراح معارضة من بعض أعضاء المجمع الفقهي، إضافة إلى محاذير أخرى لعل من أهمها أن الأعداد التي وجب عليها الحج ولم تستطع أن تحج ستزداد سنة بعد أخرى، وهذا يتسبب في تراكم هذه الأعداد مما يولد عدم رضا لديهم، وهذا يحتاج إلى دراسة وعناية وتأن لأن بعض من وجب عليه الحج وهو مستطيع في سنة محددة، ربما لم يستطع بعد تلك السنة بدنيا القيام بالحج لمرض ونحوه، فهل يسقط عنه الحج أم ينبى عنه غيره؟، وإذا فقد الاستطاعة المالية - بعد أن كان مقتدرا - هل سقط عنه الحج؟ أم يعد أنما؟ ثم الذي يستطيع الحج ولم يتمكن من ذلك لأن النسبة في بلده قد أبعدته فهل يحجز مال من تركته ليحج عنه أم يسقط عنه الحج؟ كل هذه تساؤلات

يجب دراستها والإجابة عليها للتخفيف من حزن من لم يحج وليكونوا على بصيرة بما يجب عليهم عمله.

٤- تنظيم توافد معتمري الخارج: يتزايد عدد المعتمرين بشكل ملحوظ جدًا وملفت للأنظار ويحرص المعتمرون على أداء عمراتهم في شهر رمضان خاصة العشر الأواخر منه وبالذات الليالي الوترية وعلى رأسها ليلة السابع والعشرين وليلة ختم القرآن، لذا تجد الحرم ممثلًا عن آخره في تلك الأيام بينما تجد المسعى شبه خال في كثير من الأيام طوال العام. والعمرّة ليست كالحج المحدود بزمان معين حيث يمكن أن تؤدي في أي يوم طوال السنة، والحرص على أداء العمرة في رمضان وارّد لأفضلية الشهر ولأن أجر العمرة فيه كبير، حيث ورد أن عمرة في رمضان (تقضي) تعدل حجة، وفي رواية حجة معي (صلى الله عليه وسلم^{١٠}). وفي هذا الإطار يجب أن نعيد النظر في توزيع المعتمرين بحيث تكون العمرّة طوال شهور العام عدا شهور الحج. وأن يحدد العدد المسموح به لكل دولة بحيث يتناسب مع الطاقة الاستيعابية للحرم. وقد تكون هناك محفزات لمن يقبل للعمرة في شهور محدده كأن يعطى أياما إضافية. ويمكن أن يكون ذلك بالتناوب بين الدول فتعطي مجموعة من الدول أعدادًا في رمضان ثم تنتظر إلى أن تنتهي الدورة فتعود إليها في رمضان مرة أخرى.

٥- التفويج بين مكة المكرمة والمدينة المنورة: ينبغي التحكم قدر الإمكان في عدد الحجاج والمعتمرين القادمين من الخارج خلال موسمي الحج والعمرة، وذلك بتفويجهم بحيث توزع الأعداد بين مكة المكرمة والمدينة المنورة، فالقادم إلى المملكة لحج أو عمرة سيقصد المدينة المنورة، والتحكم في التفويج ليس بالأمر الصعب، حيث يمكن تنظيم ذلك من خلال

مؤسسات الطواف ومكاتب العمرة بحصر أعداد الحجاج والمعتمرين وتوزيعهم على المدينتين وفق نظام رياضي ومن ثم يتم جدولة سفرهم من وإلى المدينتين المقدستين. ويدخل في ذلك وقت السفر، ووقت المغادرة، وفترة الزيارة في كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة وتهيئة مطاري جدة والمدينة المنورة لاستقبال وتوديع الحجاج والمعتمرين، كل ذلك في محاولة إعادة توزيع الساعين وتحويله من توزيع ذي قمم مدببة إلى آخر منتظم ما أمكن.

٦- تنظيم الإجازات الدراسية في مختلف مناطق المملكة: دولة مترامية الأطراف مختلفة المناخ يفصل بين شرقها وغربها قرابة ١٥٠٠ كم بين شمالها وجنوبها قرابة ١٨٠٠ كم، ويمكن استغلال هذه المعطيات في تحديد أوقات الإجازات أواخر الفصول الدراسية وشهر ربيع ورمضان ومواسم الحج وتوظيف ذلك في إعادة توزيع الساعين، ويمكن أن يتم ذلك بأن تكون الإجازات متناوبة بين مناطق المملكة المختلفة وبحيث لا تتوافق -قدر الإمكان- مع مواسم معتمري الخارج، وذلك لما صار معروفاً أن فترات الإجازات المدرسية تكون دائماً في مواسم العمرة. إن بالإمكان تقديم بدء الدراسة أسبوعين في المناطق المعتدلة المناخ من المملكة حتى يمكن تقديم إجازة منتصف العام في هذه المناطق بنفس الفترة للمناطق الباردة كمنطقة الطائف وأبها والباحة وما حولها. جميع حجاج الخارج يزورون المدينة المنورة ويمكنون بها عدة أيام قبل قدومهم إلى مكة المكرمة أو بعد زيارة مكة المكرمة، بل إن بعضهم يأتي متمتعاً فيذهب إلى مكة يطوف ويسعى ثم يتحلل ويرتاح لعدة أيام في مكة ثم يذهب إلى المدينة إن كان لديه متسع من الوقت قبل الحج ثم يعود إلى مكة قبل الثامن من ذي الحجة ليكمل النسك،

ويمكن هنا تطوير نموذج رياضي لجدولة وتقسيم هذه الفئات لنخفف حدة زحام السعي بالتحكم في أعداد كل فئة والفترة اللازم قضاؤها في كل من المدينتين المقدستين وتاريخ الوصول وتاريخ المغادرة لكل منهما.

٧- توزيع الساعين في أوقات الذروة: معلوم من خلال الرصد والمشاهدة ونتائج هذه الدراسة أن ذروات الزحام تكون في يوم النحر ويوم النفرة الأولى ثاني أيام التشريق وفي العشر الأواخر من رمضان خاصة الليالي الوترية منها، ناهيك عن ليلة السابع والعشرين وليلة ختم القرآن، كما بينت الدراسة أن الزحام يخف في غيرها، وأن عدد الساعين أقل دائماً من الطاقة الاستيعابية لمبنى السعي بعد ثالث أيام التشريق وقبل يوم العيد والتروية، إن ما نريده حقيقة هو إعادة توزيع الساعين كأن يتم حث الحجاج على تقديم سعي الحج قبل الصعود إلى منى، حيث إن نسبة يسيرة هي التي تقدم سعي الحج على الصعود إلى عرفة، ومن الممكن استغلال ليلة التروية ويومه وليلة الزينة ويومها ويوم عرفة أيضاً، بل وقبل يوم الزينة^(٩١) ما أمكن، وكأن يتم تأخير سعي الحج إلى ما بعد أيام التشريق حيث يقل الزحام أو ينعدم بعد أيام التشريق، المهم الذي يهدف إليه أن لا يتجاوز عدد الساعين الطاقة الاستيعابية لمبنى السعي. ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق تطوير نموذج رياضي عناصره اختيار اليوم الملائم والساعة الملائمة لكل حاج أو لكل مجموعة ابتداء من يوم الزينة أو حتى قبله إلى يوم العشرين من ذي الحجة، ويمكن أن يتم عمل ذلك بالتناوب بين الدول حتى نكون منصفين مع الجميع في إعطاء فرصة لمن يريد السعي في يوم النحر أو في أيام التشريق. ويتم التحكم في دخول وخروج أعداد محددة من الساعين من وإلى مبنى السعي عبر حصر الأعداد وفق لوحات إلكترونية تبين عدد الساعة الفعليين

والطاقة الاستيعابية والخط الكامن في الزيادة عن الطاقة الاستيعابية وتشرح الأسباب لانتظار السعي ضمانا لسلامتهم. وقد ناقشت هذا الموضوع - وإن كان بشكل شمولي لمناسك عدة في الحج- في كتابي تخفيف الزحام في الحج^(٩٢). ويمكن للقارئ الراغب في المزيد الاطلاع على الكتاب.

٨- توسعة مطار الطائف وفتحه للحجاج والمعتمرين: لا يبعد مطار الطائف من عرفات إلا قرابة مائة كيلومتر، ويمكن أن يوسع ويستغل في استقبال الحجاج الذين يفدون إلى الأراضي المقدسة في يومي التروية وعرفة ليتوجهوا إلى عرفة مباشرة وتهدأ الأماكن التي ينزلون بها في عرفات بحيث تكون في الجهة الشرقية الجنوبية من عرفات متاخمة أو قريبة من وادي نعمان، ويمكن أيضا ربط طريق مباشر بمنى لمن يأتي يوم التروية ويرغب في المبيت بمنى دون المرور بعرفة وتهدأ لهم أماكن في منى تأخذ هذه الأبعاد في الحسبان، ويمكن أن يختص - أو يسهم إلى حد كبير مطار الطائف - بحجاج الداخل الذين يصلون إلى مكة المكرمة في تلك الأيام مما يخفف الزحام عن مطار الملك عبد العزيز بجدة، ويخفف من زحام الطرق التي تربط مطار الملك عبد العزيز بمكة المكرمة والمشاعر المقدسة. بل وفي مكة المكرمة ذاتها، ومن المعلوم أن طواف القدوم سنة من سنن الحج، اتفق على ذلك جمهور الفقهاء فلو تركه حاج لم يأثم، ولم يلزمه دم، بهذا قال: أبو حنيفة^(٩٣)، والشافعي^(٩٤) وأحمد بن حنبل^(٩٥) وابن المنذر. وخالف مالك^(٩٦) فقال: "طواف القدوم واجب على كل من أحرم من الحل، وكان وقته واسعا غير مضايق للوقوف بعرفة، وليس له عذر، فإذا لم يطف لزمه دم"، وبه قال أبو ثور. ويمكن لمن يرى غير ذلك أن يقرنه بطواف الإفاضة.

القسم الأول: التوسعات الإنشائية وحكمها:

التوسعة الرأسية العلوية:

استحسننت هذه الدراسة أن توضح حكم السعي في الطوابق العليا من مبنى السعي - حيث رأى الباحث نفسه بحكم إقامته بمنطقة الحرم لمدة طويلة- أن بعض الحجاج والمعتمرين يتخرجون من السعي في الطوابق العليا ويحرصون على أداء السعي في الطابق الأرضي، ولم أر أحداً من العلماء بحث حكم السعي في الطوابق العليا قبل فتوى هيئة كبار علماء المملكة العربية السعودية الأولى، فهم قد تكلموا عن حكم الأهوية وعلاقتها بحكم القرار بما يمكن أن يترجم إلى الطابق الأرضي والطوابق العليا، فإن السعي في الأدوار العليا يدخل في هذا الإطار وهو مرتبط في ذلك بالسعي في الدور الأرضي، وللعلماء في ذلك أقوال مشهورة .

أقوال العلماء في حكم الأهوية التابعة للقرار:

فقد عبر العلماء عن بناء الأدوار العلوية بعدة أقوال أو عبارات تبين حكم الهواء التابع للقرار. وإليك ما قاله كبار علماء المذاهب في هذا المجال:

- عبر عنها الإمام الكاساني الحنفي بقوله: هواء البقعة في حكم البقعة (٩٧).
- قال العلامة الإمام القرافي المالكي: حكم الأهوية تابع لحكم الأبنية (٩٨).
- عبر عنها الإمام ابن الشاط المالكي بقوله: حكم الهواء إلى عنان السماء حكم البناء (٩٩).

- وذكر الشيخ الإمام زكريا الأنصاري الشافعي: منفعة الهواء تابعة لمنفعة القرار^(١٠٠).
- أورد ابن قدامه الحنبلي في المغني قاعدة متفرعة بلفظ: الهواء ملك لصاحب القرار^(١٠١).
- وقال أطفيش في شرح النيل وشفاء العليل: من ملك أرضاً فله هواؤها إلى السماء^(١٠٢).
- أورد الإمام أبو الحسين القدوري عبارة: هواء البقعة من البقعة^(١٠٣).

هذه الصيغ والأقوال تتعلق بأحكام الملكية وتتعلق بأحكام العقود فما ثبت من الأحكام للقرار والأرض ثبت مثله لهوائه وفضائه الذي فوقه إلى عنان السماء، فالهواء تابع لقراره، وحكمه تابع لحكم متبوعه، ويسري عليه ما يسري على متبوعه، فإذا ثبت لأصله وصف أو حكم من الحل أو الحرمة، أو الجواز وعدمه، أو الملك وعدمه، فإنه يثبت له أيضاً، لأن التابع تابع، فما كان تابعاً لغيره في الوجود حقيقة أو حكماً لا ينفرد عنه بأحكامه ولا ينفصل عن متبوعة في كل أحواله.

- قال الإمام شهاب الدين القرافي رحمه الله تعالى "اعلم أن حكم الأهوية تابع لحكم الأبنية فهواء الوقف وقف، وهواء الطلق طلق، وهواء الموات موات، وهواء المملوك مملوك، وهواء المسجد له حكم المسجد فلا يقربه الجنب"^(١٠٤).

وهذه القاعدة متفق على مضمونها بين علماء مختلف المذاهب، كما أجمعت الزيدية، والإباضية على الأخذ بها والعمل بمقتضاها، بل لم نجد من

خالفها أو حكي فيها خلافاً، وهذا يدل على أنها قاعدة مسلمة مجمع على حجبتها والعمل بها.

المجال التطبيقي للقاعدة: (التوسعة الرأسية العلوية، التوسعة الرأسية السفلية)

أولاً: حكم التوسعة الرأسية العلوية: تقدم أن قاعدة "الهواء تابع للقرار" هي من القواعد المهمة التي تنتظم فروعاً كثيرة من أقسام مختلفة من الشريعة، ويمكن أن يخرج عليها كثير من القضايا والأحكام الفقهية المستجدة، وخصوصاً في باب العبادات، ويؤكد ذلك ما تقدم عرضه من القواعد المتفرعة عنها، فهي نوع من تطبيقاتها، وخلاصة القول أن هذه القاعدة وما ذكر تحتها من أقوال فقهاء المذاهب الأربعة وغيرهم تفيد أن توسعة مبنى السعي من أعلى بزيادة أدواره العلوية لا حرج فيه، وأن السعي فوق سقف المسعى وهوائه كالسعي على أرضه.

ثانياً: حكم التوسعة الرأسية السفلية: وهذه بحاجة إلى فتوى وإن كانت في حكم التوسعة العلوية:

وتتمثل في إنشاء ما يعرف بالقبو (جمعه أقبية) وهي ما يسمى أيضاً بالبدروم، وهذه موجودة في محطات القطارات وسبل المواصلات وهي منتشرة في كثير من دول العالم ولقد رأيتها في لندن واستكهولم بالسويد، ومونتريال بكندا، والقاهرة بمصر العربية، ولم أتذكر أنني قرأت فتوى تبين حكم السعي في أبنية تحتية (أقبية) فرأيت أن تطبق القاعدة الفقهية حكم الهواء تابع لحكم القرار، وقول الفقهاء بأن: حكم ما تحت الأبنية كحكم الأهوية^(١٠) على ما نحن بصدد نقاشه. وعليه فإنه لا بأس من أن يسعى في قبو أو حتى أقبية تحت المسعى.

بناءً على المناقشة السابقة نخلص إلى القول بأن هواء القرار وما تحت القرار لهما حكم القرار، وعليه يمكن أن تنشأ في مكان المسعى القائم أدوار متعددة علوية وسفلية ويعتمد عدد الأدوار على أعداد الساعين المتوقعة، وعلى عوامل فنية واقتصادية واجتماعية وبيئية.

وبناءً على هذا أقول إن قرار هيئة كبار العلماء رحمهم الله رقم (٢١) بتاريخ ١٢ / ١١ / ١٣٩٣ هـ . والذين أفتوا فيه بجواز السعي في الدور العلوي قرار صائب، وقياساً على ذلك -وكما بينت الدراسة- فإن السعي في الأدوار التحتية (الأقبية) جائز أيضاً. لكن هذا الحكم من وجهة نظر علمية ليس حكماً مطلقاً بل هو مقيد بأبعاد بيئية وهندسية وأمنية، فالطوابق العلوية والتهنية تكون إلى حد معين، وقد تمنع الزيادة عليها لأسباب بيئية وصحية وأمنية، ويمكن أن تعتبر هذه العوامل مداخل أخرى لها حكم آخر مستقل بها وليس لحكمها علاقة بالحكم الأول ما أردت أن نبينه في هذه الدراسة أن هناك محاذير يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تبني هذا الحل .

القسم الثاني: التوسعة الأفقية وحكمها: من هذا القسم ما لا يحتاج إلى فتوى لوقوعها في الحدود الشرعية للمسعى كما هو حال التوسعات السعودية الثلاثة إذ جميعها في الحدود الشرعية ولا لبس في ذلك.

لقد بينت الآية الكريمة ﴿إِنَّ الصِّفَا وَالْمُرَّةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾^(١٠٦) أن السعي يجب أن يكون بين جبل الصفا وجنوباً وجبل المروة شمالاً، لذا فإن السعي صحيح طالما أنه واقع بين جبلي الصفا والمروة. وعلى أساس التحديد الدقيق السابق أقول إن توسعة مبنى السعي القائم كالتوسعات المقامة منذ

عصر المهدي الخليفة العباس رحمه الله وحتى التوسعات السعودية الأولى والثانية والثالثة التي نعيشها الآن. وهذا النوع من التوسعات في رأيي لا يحتاج إلى فتوى حيث إن توسعة المبنى تقع داخل حدود المسعى الشرعية. أثبت ذلك البحث العلمي الهندسي والجيولوجي الذي أجراه الباحث والذي توصل إلى أن امتداد جبل الصفا من الغرب إلى الشرق لم يستوعب كله حتى آخر التوسعات (توسعة الملك عبد الله) فقد تتبع الباحث امتداد سفوح جبلي الصفا والمروة السطحية المنكشفة قدر الإمكان، وقد وقف عند نقاط محددة حيث لم يستطع بعدها تتبع سفوح جبلي الصفا والمروة لتراكم الطبقات الرسوبية على تلك السفوح منذ عصر إبراهيم وهاجر عليهما السلام مرورا بعصر النبي محمد صلى الله عليه وسلم إلى أن غطت الدور سفوح جبلي الصفا والمروة تماما حتى حالت دون ترسب المواد الرسوبية من طين ورمل. وتحديد نهايات سفوح الجبلين الصفا والمروة سيمكننا من معرفة المساحة الشرعية الكاملة للمسعى، وهذه المساحة أكبر من المساحة التي قدرتها هذه الدراسة، ومن ثم فإن الطاقة الاستيعابية تكون أكبر أيضا من الطاقة الاستيعابية المقدرة الآن. ولهذا المضمون بعد هندسي جيولوجي يحتاج إلى دراسات تفصيلية تتطلب صدور أذن رسمية من الجهات المختصة وتكاليف للدراسات الحقلية التي منها تحديد وتجميع العديد من العينات الصخرية لامتدادات سفوح الجبلين من كل الاتجاهات وتتبعها ودراستها دراسة تفصيلية، وكاتب هذه السطور بالتنسيق مع زملاء متخصصين في علوم الأرض يمكنه القيام بهذه الدراسة، وهو متشوق إلى القيام بها طمعا في صدقة جارية، آملا أن ييسر الله الأمور للقيام بها، وأن يكتب لنا ولكل من يساعد على تحقيق ذلك الأجر العظيم.

حكم السعي في الساحة الشرقية خارج مبنى السعي الجديد وداخل حدود المسعى

الشرعية:

حكم السعي في الساحات الشرقية خارج مبنى السعي الجديد وداخل حدود المسعى الشرعية ينطبق عليها ما ينطبق على السعي داخل المبنى لأن الساحات تقع ضمن أطر الحدود الشرعية للمسعى وبين جبلي الصفا والمروة، وإن فلا غبار على ذلك. في النهاية نقول بقي أمر أرى أنه لا بد من بيانه واستصدار فتوى بشأنه وهو السعي في امتداد الساحات خارج نطاق المسعى الشرعي.

حكم السعي خارج حدود المسعى الشرعية:

السعي خارج أطر الحدود الشرعية أي خارج الأطر التي تربط أركان المسعى الشرعية، والامتداد الذي يمكن السعي فيه خارج حدود المسعى هو الامتداد إلى الجهة الشرقية في ساحات المسجد الحرام جهة القشاشية. وهذا هو المحتاج إلى دراسات مستفيضة ومن ثم إلى فتوى شرعية لكونها خارج الحدود الشرعية للمسعى. وقد أفتى معظم أعضاء هيئة كبار العلماء في المملكة -كما بينا سابقاً- بعدم جواز توسعة مبنى المسعى القائم الآن في التوسعة السعودية الثالثة، ومن ثم فإن فتواهم -في الغالب- حتى من رجع منهم عن فتواه ستكون بعدم الجواز لأنهم اشترطوا أن تكون التوسعة داخلية ضمن أطر الحدود الشرعية للمسعى.

ولم أر مخرجاً لهذه الفتوى - إذا هي صدرت حتى يفتح الله باباً آخر - إلا القياس على امتداد صفوف المصلين حينما يمتلئ مسجد بالمصلين فيصلي عدد من المأمومين خارج المسجد كما هو مشاهد في المسجد الحرام والمسجد

النبوي وكثير من المساجد في أيام الجمع والأعياد. وإذا قبلنا بهذه الفتوى عندما تمس الحاجة إلى ذلك شريطة أن يصل المسعى إلى أقصى طاقته الاستيعابية التصميمية تهيأ تلك الأماكن للسعي كأن تنشأ مظلات مؤقتة مكيفة فتفتح تلك المظلات ويسمح فيها بالسعي بدل تعرض الساعي للأذى ويخير بين السعي هناك إن كان متعبلاً لارتباطه بسفر ونحوه، أو ينتظر حتى يتمكن من السعي داخل حدود المسعى الشرعية. ولا يسعى في تلك الامتدادات إلا عند اكتمال هذه الشروط إن القاعدة الشرعية المتفق عليها عند أهل العلم أن المسجد إذا ضاق بمصليه فإن امتداد المسجد مسجد حتى لو صلى الناس في الطرقات ما دامت الصفوف متصلة، هذا في الصلاة. لعل البعض يسأل وماذا في الطواف والسعي؟ يظن ويعتقد أن الطواف مرتبط ببقعة صغيرة ولا شك أن بقعة الطواف الآن صحن المسجد، ولكن الصواب أن الطواف ليس مرتبطاً بهذه البقعة بل إنه يجوز شرعاً وعقلاً أن يطوف الناس (طالما أنهم في داخل المسجد)، المهم أن يبدأ طوافه من الحجر وينتهي عنده. وبالقياس فإن المسعى قد ضاق بالناس كما ضاق الصحن وضاق المطاف فمن باب التيسير على الناس كان لا بد من التوسعة، والتوسعة إضافة مسار جديد ملاصق للمسار القديم والساحة الشرقية هي امتداد للمسعى، وهذا يحتاج إلى بحث مستقل عسى الله أن يوفق.

• الخلاصة:

بعد الدراسة المتأنية للمسعى بكل ظروفه، بداياته وما تتابع عليه من تغيرات عبر المراحل والحقب التاريخية، وبعد تتبع أعداد الساعين بداية في قلة عددهم ثم ما صاروا إليه من تمام وازدياد لظروف نعلمها رصدت الدراسة أهمها، وبعد المقارنة بين حال مكان السعي عبر العصور حتى صار

ذا بناء من طابقين في عرض مقداره عشرين مترا ومستويين للمسعى ثم إضافة مستوى ثالث بعد تهيئة السطح فيما عرف بالتوسعتين السعوديتين الأولى والثانية، وبعد ما أثارته التوسعة الثالثة من جدل بين علمائنا الأجلاء الغيورين الحريصين على ألا يسعى ساع خارج نطاق المسعى الشرعي بعد أخذ كل ذلك في الحسبان أتت هذه الدراسة لتثبت أن المكان الذي سعى فيه الساعون لم يخرج في عصر من العصور عن إطار المسعى الشرعي الذي يحده نهاية سفوح جبلي الصفا والمروة شرقا وغربا، بل إن التوسعة الثالثة الأخيرة لم تستوعب كامل مساحة المسعى الشرعي، وأثبتت الدراسة ذلك بالعلم الحديث في مجالات الجيولوجيا والمساحة والهندسة إلى جانب المشاهدة البصرية التي رصدت منكشفات جبلي الصفا والمروة بعين العلم والخبرة الهندسية.

واستشرافا للمستقبل الذي ترى الدراسة من خلال تقديرات مبنية على توقعات مدروسة أنه سيشهد زيادة وتوقفا لأعداد الحجاج على الطاقة الاستيعابية للمسعى، وهذا بعدما لا يزيد عن عشر سنوات من الآن وفق أحد تصورين تراهما الدراسة حيث يسمح لكل من يريد الحج أن يحج حيث سيشارف أعداد الحجيج على خمسة ملايين حاج تضع الدراسة المطروح من الحلول على طاولة البحث والتي منها الإنشائي بالتوسع الرأسي والأفقي، ومنها التنظيمي المتعدد الأشكال وتناقش كل ذلك مبنية أحكام كل ومدى إسهامه في تقديم الحلول.

تطرح الدراسة كل ذلك في أسلوب سهل مبسط للمعطيات العلمية حتى يؤمل نفعها- بحول الله- للقارئ العادي، وللمستول المعنى بأمر الحج والحجيج والعمرة والمعتنرين، سائلا المولى عز وجل أن ينفع بها و أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم.

التوصيات:

١- لا بد أن نأخذ في اعتبارنا الزيادة في أعداد الحجاج والمعتمرين مستقبلاً على أنها حقيقة مسلمة، وأن ثم اعتقاداً جازماً بأن أعداد الحجاج والمعتمرين سيزداد لا محالة، وأن أي تنظيم وسن أي تشريع سيحد من معدل نمو الزيادة في أعداد الحجاج والمعتمرين ولكن لن يمنعها مطلقاً وشتان بين الأمرين.

٢- الحاجة إلى الإعداد المبكر للتعامل مع الأعداد الكبيرة من الحجاج والمعتمرين وفق مناهج علمية عملية يفاد فيها من خبرة الخبراء المحليين في شؤون الحج والعمرة.

٣- هناك حاجة إلى نقلة نوعية في التفكير، أي التحول من التفكير التقليدي إلى التفكير الإبداعي في تناول أمور وشؤون الحج والعمرة وتسخير العلوم الحديثة بمختلف مشاربها في حل مشاكل الحج والعمرة بكل ألوانها والتعامل معها بطريقة ديناميكية لأن المشكلة متحركة نشطة، وهي مرتبطة بالضرورات الخمس: الدين، النفس، المال، والعرض، والولد فهي مؤثرة فيها متأثرة بها، حيث لا يمكن بحال من الأحوال تبني حل يتسبب في إزهاق نفس أو تعريض عرض لمكروه أو إضاعة مال.

٤- ضرورة تبني المناهج العلمية الحديثة كالنمذجة الرياضية والنمذجة الإحصائية لفرض الفروض واختبار كل منها لتوضيح وتبيان الإيجابيات والسلبيات لكل معطى ومقترح، فلتطرح كل الآراء حول ما هو مناسب لحل المشكلة ثم توضع كلها كافتراضات على مائدة البحث، ومما يثبت

قدرته على التعامل مع المشكلة بصورة أجدى متكاملًا مع الرؤية الشرعية يكون محل الاختيار.

٥- تطوير مناهج استنباط الأحكام الشرعية (ولا أقول تطوير الأحكام الشرعية، لأن الشرع حاكم، وحياتنا محكومة وليس العكس) بما يخدم اصداً الفتوى الشرعية متكاملة الحيثيات.

٦- تبني مبدأ الشمولية وتجنب التجزئ في التعامل وتناول أمور وشؤون الحج، فالحج سلسلة من الأعمال يرتبط بعضها ببعض ويصب بعضها في بعض، فمثلاً لا ساع إلا وقد أدى طوافاً قبل سعيه.

٧- ينبغي أن تكون دراستنا للمشكلة برؤى مستقبلية لتكون الحلول أسبق من وجود مشكلة متوقعة حتى نتفادى -ما دمنّا قادرين- أي ضرر يلحق بمن جعلهم الله أمانة بين أيدينا إلى يودعوا بلادنا الطيبة. إن أي حل يستغرق في التنفيذ سنوات، فحين نهب للتعامل مع المشكلة في ظل وجودها يقع ما نحاول تفاديه وهو خسائر في الأرواح، أو عدم تمام الأنساك أو فقدها لبعدها الروحي.

٨- قبل الشروع في أي مشروع في المشاعر المقدسة والأماكن المقدسة يجب رفعها مساحياً بشكل مفصل وبواسطة محترفين، وكذلك تصوير المنطقة قبل هدمها وأثناء الهدم والحفر والإنشاء في جميع مراحلها أو تعديلها أو تسويتها أو إدخال أي تغيير عليها، وليسمح بذلك للمحترفين وغيرهم إذ لا ضرر في ذلك على الإطلاق حتى يكون تحت أيدينا مراجع وثائقية نحتاجها في الأعمال المستقبلية لأن التوسعة في المشاعر لن تتوقف - في حساباتي - حتى يرث الله الأرض ومن عليها، فلنمّنيت

أن يكون تحت أيدينا صور لجبلي الصفا والمروة سجلها لهما محترفون أو هواة قبل الهدم وأثناءه وفي جميع مراحلها، إذن لكفينا عناء تحديد الجبل بالتقريب والبحث عن شهود وإعمال الحدس والتخمين، ولأبأن لأصحاب الفضيلة كبار علمائنا ومشايخنا أموراً كبيرة، وربما لم تصدر فتوى بعدم الجواز لو كان عرضا الجبلين موثقين صورة ومساحة.

٩- إن بناء قاعدة معلومات، للمسعى ولكل ما يتعلق بأمر المشاعر المقدسة أهم توصية أو من أهم التوصيات - في رأيي - التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار، وهذه القواعد أساسية للقيام بالبحوث بدلا من الفرضيات التي غالبا ما تصاحبها بعض الأخطاء مما ينعكس سلبا على ارتفاع قيم المشاريع.

١٠- ضرورة التروي في إصدار الآراء حتى لا نجد أنفسنا أمام أعداد من الحجاج والمعتمرين يرفضون الانتفاع بثمار مشروع تكلف ما تكلف من مال وجهد نتيجة سماعهم لرأي فيه تحفظ على ما أنجز فيتعطل بذلك نفع المشروع أو على الأقل يخرج الساعي من سعيه متشككا فيه أو يتكلف دم فدية كان في غنى عنه.

١١- ضرورة الانتفاع بمعطيات كل العلوم ذات الصلة قبل أن نقدم على إصدار الفتوى، فهذه إحدى سمات العصر، فكل العلوم يخدم بعضها بعضا. ودستورنا الكريم يوصينا بالتشاور وسؤال أهل الذكر (التخصص).

١٢- إتماما للتوصية السابقة يوصي الباحث بضرورة أن تطعم المجامع الفقهية المحلية والعالمية بعلماء ذوي تخصص وخبرات علمية مختلفة

يسترشد بأرائهم وعلمهم في الفتاوى التي تمت إلى تخصص كل منهم بصلة، ففي مجال الحج والعمرة وما يتعلق بهما أرى ضرورة تمثيل متخصصين في الهندسة والبيئة والجيوفيزياء والجيولوجيا وعلم المساحة. إن الفتوى الشرعية في عصرنا الحاضر صارت ذات أبعاد عديدة، وشرعنا دنيا ودين، وحياة الناس متطورة متغيرة وحرصنا والتزامنا بتشريع ربنا يفرض علينا ألا نتخذ قرارا أو رأيا في أمر جديد بمنأى عن الفقهاء المتخصصين في علوم الشريعة. إننا الآن نسمع نقاشا كبيرا يدور بين علماء الطب والفقهاء في مسألة نقل الأعضاء من الموتى إلى المرضى المحتاجين إليها ومتى يعد المنقول منه ميتا يسمح بنقل العضو منه، ومتى لا يعد، فلم لا يضم أطباء من ذوي الكفاءة والخبرة إلى عضوية المجمع الفقهي ليكون النقاش العلمي متواصلا وعن قرب. والحال كذلك أيضا بالنسبة للقضايا العلمية التي تمت إلى الفلك أو الجيولوجيا أو الهندسة. ولسنا في هذا الطرح مبتدعين إذ لنا في المجمع اللغوية مثلا ينبغي أن يحتذى فمن بين أعضاء المجمع اللغوية أساتذة في الطب وفي الهندسة وفي الزراعة والفلك وغير ذلك والتجربة ناجحة ومثمرة. إن المسائل الفقهية لا تقل في أهميتها عن المسائل اللغوية بحال بل هي أهم لدين الناس ودنياهم.

١٣- الطاقة الاستيعابية في عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز - يحفظه الله - قد زادت عن العصور السابقة زيادات كبيرة ولكنها رغم ذلك لم تصل إلى فائض في الطاقة الاستيعابية كما كان في العصر النبوي المبارك، وتوسع لتوسعات جديدة مستقبلية متى ما قامت الحاجة لذلك.

١٤- يوصي الباحث بتقديم الحلول التنظيمية على الحلول الإنشائية ومن هذا النوع إعداد المساحات الشرقية الواقعة داخل الحدود الشرعية للمسعى وتهيئتها للمسعى، فإن كانت أدوار المسعى تقى بالغرض وتسع الساعين ضمن أطر حدود المسعى الشرعية فلا أرى حاجة للمسعى خارج هذه الحدود لأن التوسيع إن كان ولا بد منه فلا بد أن يكون آخر الحلول.

١٥- يؤكد الباحث أنه لا يجوز اللجوء إلى إضافة أجزاء إلى المسعى من خارجه طالما توفر لدينا حلول لا تخرج عن الحدود الشرعية للمسعى. وفي مجال التوسعة الرأسية وعند وصول أدوار المسعى إلى العدد المقترح بحيث لا يمكن أن يزداد فيها لموانع فنية فإن الباحث يقترح أن تخفض أرضية المسعى حتى تصل إلى منسوب سطح المطاف فتبدأ الأدوار العلوية من هذا المنسوب وهذا يزيد من عرض المسعى كما بينا في المبحث الثالث، بل ويمكن تعميق الحفر حتى نصل إلى أول القاعدة الصخرية في أصل جبل الصفا ومنسوب أصل جبل المروة وتحدد تمامًا وتكون هي حدود المسعى الفعلية وبعد هذا التحديد تكون هناك حاجة إلى دراسات تفصيلية فنية وبيئية وأمنية واقتصادية لتحديد عدد الأدوار سفلا وعلوا إضافة إلى المداخل والمخارج العادية ومخارج الطوارئ وسعاتها وامتدادها وكل ما يتعلق بذلك. كما يرى عدم التخرج من توسعة المسعى ما دامت في إطار حدود المسعى الشرعية سواء أكانت هذه التوسعة رأسية علوية أو سفلية ما دامت في حدود المسموح به بيئيا وصحيا وأمنيا، أو أفقية داخل أطر المسعى الشرعية أيضا، أما خارج هذه الأطر الشرعية فالأمر يحتاج إلى نقاش واجتهاد من العلماء للنظر فيما قد تلجئنا إليه الضرورة.

١٦- في هذا العصر الذي وفر لنا فيه العلم الحديث إمكانات هائلة وآلات حديثة كثيرة أرى أنه ينبغي الإفادة من معطياتها في فتاوانا وآرائنا حتى إذا ما صدرت الفتوى تكون مبنية على قواعد ثابتة، ويجب ألا نكتفي فيها بسرد النصوص ومحاولة فهمها والاجتهاد فيها، نعم هذا شيء طيب، ولكن يجب ألا نحرم علومنا من معطيات تفيد وتقع.

١٧- أوصي بضرورة إحالة أمور الحج والعمرة وما شاكلها من أمور تهتم جموع المسلمين إلى المجمع الفقهي العالمي ومقره جدة والذي يضم في عضويته كبار فقهاء العالم الإسلامي لأن فتواه في رأيي بمنزلة الإجماع الذي هو المصدر الثالث من مصادر التشريع. إن استبعاد علماء المجمع الفقهي في مثل هذه الأمور يجعل الفتوى محلية سعودية.

١٨- أوصي بأن يعاد تشكيل لجان الفتوى في دولنا الإسلامية وأن يكون من أعضائها متخصصون في العلوم الحديثة المختلفة من المعتقدلين ذوي التوجهات الدينية والآراء الصائبة والمتكئين في نفس الوقت في تخصصاتهم أسوة بمجامع اللغة العربية التي تضم إلى جوار اللغويين علماء في الطب والهندسة والفلك والجيولوجيا والزراعة وغيرها.

١٩- الرفع المساحي من العمليات الهندسية المهمة في أي مشروع هندسي.

٢٠- يمكن توثيق الوضع القائم بدقة باستخدام الرفع المساحي.

٢١- يمكن تجنب أية مشاكل في تحديد مكان المعالم المختلفة إذا تم توثيق موقعها باستخدام الرفع المساحي

٢٢- استكمال الدراسة حتى يمكن عمل تصور لما كان عليه جبلي الصفا والمروة قبل تغير ملامحهما نتيجة التوسعات المتتالية.

٢٣- إجراء الرفع المساحي بصفة مستمرة قبل وبعد أي تغيير في معالم الحرم.

٢٤- لاحظ الباحث في الدور الأرضي من مبنى السعي الجديد عدم وجود مخارج طوارئ إلا أبواب صغيرة في أول المبنى قريبة من الصفا وفي آخر المبنى قريبة من المروة، وهذه نقطة هامة جدًا خاصة وأنه الطابق المطروق وهذه النقطة تحتاج إلى دراسة من متخصص لتحديد أماكن وسعات هذه الأبواب، وتيسير سبل التصرف في الخروج الآمن عند الطوارئ والأزمات...

وعلى الله قصد السبيل

• حواشي البحث:

- (١) مشروع الملك عبد العزيز لتوسعة وعمارة المسجد الحرام/ المعلومات والوثائق والبيانات والخرائط الهندسية للمشروع عام ١٣٧٥هـ - إعداد اتحاد المهندسين الاستشاريين "باكستان" ..
- (٢) كتاب حلول مقترحة لتخفيف حدة الزحام في مناسك الحج والعمرة / عمر أبو رزيزة ١٤٢٦هـ - جدول ١ ص ١٢.
- (٣) جريدة أم القرى العدد ١٠/١٦٢٢، ذو القعدة (١٣٧٥هـ)، وكذلك مرسوم ملكي صدر في ١٣٧٥/٢/٦هـ
- (٤) التوسعة الثانية في عهد الملك فهد - يرحمه الله - عام ١٤٠٩هـ.
- (٥) كتاب حلول مقترحة لتخفيف حدة الزحام في مناسك الحج والعمرة / عمر أبو رزيزة ١٤٢٦هـ - جدول ١ ص ١٢.
- (٦) الرمل هو الهرولة/انظر المغرب في ترتيب المعرب للمطرزى (ر م ل) ج١ ص ٣٤٨ ط حلب سوريا سنة ١٩٧٩م.
- (٧) البقرة ١٥٨ .
- (٨) كتاب العين للخليل بن أحمد ج ٧ ص ١٦٣ .
- (٩) الفخر الرازي في التفسير الكبير ج ٤ ص ١٧٤ .
- (١٠) الصحاح تاج اللغة للجوهري ج ٦ ص ٢٤٩١ (م را).
- (١١) الفخر الرازي في التفسير الكبير ج ٤ ص ١٧٤ .
- (١٢) التحرير والتنوير للعلامة ابن عاشور ج ٢ ص ٦٠ .
- (١٣) السراج المنير للشيخ الخطيب الشربيني ج ١ ص ١٦٩ .
- (١٤) الصحاح تاج اللغة للجوهري ج ١ ص ٣٦٠ (ج ن ح)
- (١٥) تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، ج ٦ ص ٣٥١، ٣٥٢ (ج ن ح).
- (١٦) الفخر الرازي في التفسير الكبير ج ٤ ص ١٧٦ .
- (١٧) الدر المنثور في التفسير المأثور، لجلال الدين السيوطي ص (٣٩٧) (لم أجد النص في الدر المنثور)

- (١٨) الصحاح تاج اللغة للجوهري ج ٤ ص ١٣٩٦ (طوف)
- (١٩) لسان العرب لابن منظور، ج ٣٠ ص ٢٧٢٣ (ط و ف) .
- (٢٠) الصحاح تاج اللغة للجوهري ج ١ ص ١٢٥٥ (ط و ع)
- (٢١) تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، ج ٢١ ص ٤٦٦ (ط و ع).
- (٢٢) الفخر الرازي في التفسير الكبير ج ٤ ص ١٧٨.
- (٢٣) الكشف للزمخشري ج ١ ص ٣٩٤.
- (٢٤) القاموس المحيط ج ٤ ص ٤٤٦ (ص ف و) .
- (٢٥) مغني المحتاج للشربيني ، ج ١ ص ٧١٧ كتاب الحج.
- (٢٦) التحرير والتنوير للعلامة ابن عاشور ج ٢ ص ٦٠ .
- (٢٧) تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي ، ج ٣٩ ص ٥٢١ (م رو)
- (٢٨) الفخر الرازي في التفسير الكبير ج ٤ ص ١٧٤ ، وانظر التحرير والتنوير للعلامة ابن عاشور ج ٢ ص ٦١ .
- (٢٩) التحرير والتنوير للعلامة ابن عاشور ج ٢ ص ٦١ .
- (٣٠) تفسير معالم التنزيل للبغوي ج ١ ص ١٧٢ .
- (٣١) تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، ج ٦ ص ٣٥٢ (ج ن ح).
- (٣٢) صحيح البخاري كتاب الحج - حديث رقم ١٦٦٥ ، صحيح مسلم ، كتاب الحج ، حديث رقم ٢٢٣٩
- (٣٣) التحرير والتنوير للعلامة ابن عاشور ج ٢ ص ٦٢ .
- (٣٤) لأن الفاء وقعت في جواب الشرط والجواب جزاء للشرط المتقدم مرتبط به فقط لا يتجاوزه إلى غيره .
- (٣٥) روح المعاني للألوسي ج ٢ ص ٢٦ .
- (٣٦) انظر تعريفات لغوية واصطلاحية في المبحث الأول.
- (٣٧) تفسير أبي السعود ، لأبي السعود محمد بن محمد العمادي ج ١ ص ٢٨٩.
- (٣٨) كتاب أحكام الحج والعمرة (كتاب غير منشور - المجلد الثالث) د/احمد علاء الدين .
- (٣٩) مسند الإمام أحمد ، حديث رقم ٢٦١٩١ .

- (٤٠) المرجع السابق، حديث رقم ٢٦١٠١.
- (٤١) بدائع الصنائع للكاساني / ج ٢، ص ١٣٧، البحر الرائق لابن نجيم/ باب الإحصاء في الحج والعمرة ج ٧ ص ٤٥٠، ٤٥١، كتاب مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأنهر لعبد الرحمن بن محمد سليمان / ج ١ ص ٤٣٤. نسخة الكترونية.
- (٤٢) البحر الرائق لابن نجيم ج ٦ / ص ٢١٥ نسخة الكترونية .
- (٤٣) المغني لابن قدامة ج ٥ ص ٢٣٩.
- (٤٤) سورة آل عمران آية رقم ٩٧ .
- (٤٥) ابن ماجه حديث ٣٠١٥، الترمذي حديث ٨٩٠، الدراطيني حديث ١٩، مستدرك الحاكم حديث ٣١٠٠، سنن البيهقي حديث ٩٥٩٣، ..
- (٤٦) نيل الأوطار للشوكاني ج ٥ ص ٥٨، وأحكام القرآن الكريم للجصاص ج ١ ص ١١٨
- (٤٧) روح المعاني للألوسي ج ٢ ص ٢٦.
- (٤٨) تفسير البيضاوي ج ١ ص ٤٦٩ .
- (٤٩) البحر الزخار ج ٣ ص ٣٥٥ ، ٣٦٥.
- (٥٠) شرح النيل وشفاء العليل لأطفيش ج ٤ ص ١٤٦ .
- (٥١) مغني اللبيب لابن هشام ج ١ ص ٦٥ .
- (٥٢) أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار ، للأزرقي ج ١ ص ٣٧.
- (٥٣) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج ٢ ص ٤٧١.
- (٥٤) الطبقات الكبرى لابن سعد، صفحة ١٥.
- (٥٥) صحيح البخاري، حديث رقم ٣١٨٤ .
- (٥٦) البقرة ، ١٢٨ .
- (٥٧) أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار ، للأزرقي ج ١ ص ٧٦.
- (٥٨) المرجع السابق
- (٥٩) أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار، للأزرقي ج ٢ ص ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، وتاريخ عمارة المسجد الحرام لباسلامه ص (٣٠-٣٤).
- (٦٠) جريدة أم القرى العدد (١٠٧) ٢٥ جمادى الآخرة ١٣٤٥ هـ .
- (٦١) التاريخ القويم للكردى ، ج ٥ ص ٣٥٦ .

- (٦٢) جريدة أم القرى العدد ١٠/١٦٢٢ ، ذو القعدة (١٣٧٥هـ).
- (٦٣) من مشروع جلالة الملك عبد العزيز لتوسعة وعمارة المسجد الحرام/ المعلومات والوثائق والبيانات والخرائط الهندسية للمشروع عام ١٣٧٥هـ - إعداد اتحاد المهندسين الاستشاريين "باكستان".
- (٦٤) لم يعد سيبويه للباء سوى الإلصاق وقيل إنه معناها الذي لا يفارقها ، المغني لابن هشام ج ١ ص ١١٧ .
- (٦٥) المرجع السابق ج ٢ ص ١٢٢ .
- (٦٦) حاشية الشيخ محمد الأمير على مغني اللبيب لابن هشام ص ٩٥ .
- (٦٧) تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي ج ٢٤ ص ١٠١ (ط و ف)
- (٦٨) البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم ج ٦ ص ٤٥٨ .
- (٦٩) المرجع السابق.
- (٧٠) تاريخ مكة للفاكهي ج ٤ ص ٩٣ .
- (٧١) تاريخ عمارة المسجد الحرام ، با سلامة / ص ٢٣٧ .
- (٧٢) المرجع السابق. ص ٢٣٨ .
- (٧٣) المرجع السابق. ص ٢٣٨ ، ٢٣٩ .
- (٧٤) المرجع السابق، ص ٢٤٠ .
- (٧٥) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للحافظ السخاوي الشافعي، ج ٤ ص ٥٠ .
- (٧٦) رفع الأعلام بأدلة جواز توسعة عرض المسعى المشعر الحرام د/عويد بن عباد المطرفي ص ٢٩ نقلاً عن الأزرقى ٧٩/٢ ، ٨٠ .
- (٧٧) المرجع السابق.
- (٧٨) أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار للأزرقى ج ٢ ص ٣٩١ .
- (٧٩) توسعة المسعى عزيمة لا رخصة ، دكتور عبدالوهاب أبو سليمان، ص ٣٤ .
- (٨٠) تاريخ عمارة المسجد الحرام ، با سلامة ص ٢٣٣
- (٨١) التاريخ القويم للكردي ج ٥ ص ٣٥٦ .
- (٨٢) انظر مكة ٠٠ الحج والطواف ، فؤاد عنقاوي، ص ٦٣٥
- (٨٣) المرجع السابق
- (٨٤) حلول مقترحة لتخفيف حدة الزحام في مناسك الحج أ.د. عمر أبورزيزة، جدول (١)

- (٨٥) انظر وزارة الإعلام، الشؤون الإسلامية، وكالة الأنباء السعودية، مؤتمر القمة الإسلامية، ص ٤٣٨ .
- (٨٦) وكالة الأنباء السعودية (عام/أعداد الحجاج القادمين من الخارج خلال الـ ٧٧ عاما/تقرير إضافة ثالثة)
- (٨٧) جريدة الرياض /الأحد غرة ذي الحجة ١٤٢٦ هـ العدد ١٣٧٠٥
- (٨٨) حديث ١٥٢٦ رواه البخاري في الصحيح عن عثمان بن أبي شيبة عن جرير . و رواه مسلم عن إسحاق بن إبراهيم .
- (٨٩) انظر وزارة الإعلام ، الشؤون الإعلامية ، وكالة الأنباء السعودية ، مؤتمرات القمة الإسلامية ، ص ٤٣٨ .
- (٩٠) صحيح البخاري، كتاب الحج حديث رقم (١٧٣٠) وصحيح مسلم، كتاب الحج حديث رقم (٢٢٠٢) .
- (٩١) يوم الزينة هو اليوم السابع من ذي الحجة
- (٩٢) كتاب حلول مقترحة لتخفيف حدة الزحام في مناسك الحج والعمرة ، أ.د. عمر أبو رزيزة ١٤٢٦ هـ .
- (٩٣) فتح القدير ج ٢ ص ٤٥٧ ، بدائع الصنائع للكاساني ج ٢ ص ١٥٠ .
- (٩٤) المجموع ج ٨ ص ١٩ .
- (٩٥) المغني والشرح الكبير لابن قدامة ج ٣ ص ٤٦٩ ، كشاف القناع ج ٢ ص ٤٧٧ .
- (٩٦) جواهر الإكليل شرح مختصر خليل ج ١ ص ١٧٣ ، حاشية على كفاية الطالب الرباني ج ١ ص ٤٠١ ، أضواء البيان للشنقيطي ج ٥ ص ٢٢٨ .
- (٩٧) بدائع الصنائع للكاساني ٢٦٥/٦ .
- (٩٨) أنوار البروق في أنواء الفروق للقرافي ج ٤ ص ٤٤ .
- (٩٩) القواعد السنية لابن الشاط حاشية أنوار البروق للقرافي ج ٤ ص ٤٤ .
- (١٠٠) أسنى المطالب لذكريا الأنصاري ج ٤ ص ٧٢ ، ومغني المحتاج للشريني ج ٤ ص ١١٢ .
- (١٠١) المغني لابن قدامة ج ٧ ص ١٨ .
- (١٠٢) شرح النيل وشفاء العليل ج ٨ ص ٣٣٠
- (١٠٣) التجريد للقدوري . ج ٢ ص ٧٦١
- (١٠٤) أنوار البروق في أنواء الفروق للقرافي ج ٤ ص ٤٤ .
- (١٠٥) أنوار البروق في أنواء الفروق للقرافي ج ٤ ص ٤٤ .
- (١٠٦) البقرة ١٥٨

• ثبت المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

١. القرآن الكريم.
٢. أحكام الحج والعمرة، للدكتور أحمد علاء الدين (كتاب غير منشور).
٣. أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار، مكة المكرمة ١٣٨٥هـ، أبي الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد الأزرق.
٤. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (تفسير أبي السعود)، قاضي القضاة أبي السعود محمد بن محمد العمادي، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، الرياض.
٥. أسنى المطالب شرح روض الطالب، زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري.
٦. أنوار البروق في أنواع الفروق، شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي الشهير بالقرافي، تحقيق خليل المنصور، بيروت ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٧. البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لبنان ١٩٩٧م، زين الدين بن عمر بن إبراهيم بن محمد المعروف بابن نجيم.
٨. البحر الزخار المسمى مسند البزار، لبنان ٢٠٠٣م، أبو بكر بن العتكي البزار.
٩. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، بيروت، الإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي الملقب بملك العلماء.

١٠. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق، تحقيق عبد الستار احمد فراج، الكويت.
١١. تاريخ عمارة المسجد الحرام بما احتوى من مقام إبراهيم وبئر زمزم والمنبر وغير ذلك، بور سعيد، حسين عبد الله بن محمد بن سالم بن عمر بن عوض باسلامة آل باداس الكندي الحضرمي المكي.
١٢. التاريخ القويم لمكة وبيت الله الكريم، محمد طاهر الكردي المكي، تحقيق عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، بيروت ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
١٣. التجريد، الإمام أبو الحسين أحمد بن محمد بن جعفر البغدادي القدوري.
١٤. التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد وتفسير الكتاب المجيد)، تونس ١٣٩٣هـ، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور.
١٥. تفسير البغوي، بيروت ١٩٩٣م، الحسن بن سعيد الفراء البغوي.
١٦. التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، القاهرة، محمد بن عمر بن الحسين بن علي القرشي التيمي البكري الطبرستاني، ابن خطيب الري المشهور بفخر الدين الرازي.
١٧. تفسير القرطبي وهو الجامع لأحكام القرآن، محمد بن احمد القرطبي، تحقيق الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م بيروت - لبنان.
١٨. تفسير القرآن الكريم المسمى السراج المنير، بيروت، الإمام الشيخ الخطيب الشربيني.

١٩. تهذيب الفروق والقواعد السننية في الأسرار الفقهية، محمد علي بن حسين المالكي، حاشية على شرح ابن الشاط لكتاب الفروق للقرافي.
٢٠. توسعة المسعى عزيمة لا رخصة، أ.د. عبد الوهاب إبراهيم أبوسليمان، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، توزيع دار طاشكندي للنشر والتوزيع، جدة - السعودية.
٢١. جواهر الإكليل شرح مختصر العلامة الشيخ خليل في مذهب الإمام مالك، بيروت، الشيخ صالح عبد السميع الآبي الأزهري.
٢٢. الدر المنثور في التفسير المأثور، ٢٠٠٠م، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضير المعروف بجلال الدين السيوطي.
٢٣. رفع الأعلام بأدلة جواز توسيع عرض المسعى المشعر الحرام، د/ عويد المطرفي رحمه الله، مخطوطة.
٢٤. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، بيروت، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي.
٢٥. سنن ابن ماجة.
٢٦. شرح كتاب النيل وشفاء العليل، بيروت، الإمام اطفيش.
٢٧. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور، بيروت.
٢٨. صحيح البخاري.
٢٩. صحيح مسلم.
٣٠. الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري، تحقيق د. علي محمد عمير.

٣١. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق د. عبد الرحمن عميرة.
٣٢. فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث ، للحافظ شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي الشافعي ، تحقيق د. عبد الكريم الخضير، د. محمد بن عبدالله بن فهد، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض-السعودية.
٣٣. القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي الشيرازي.
٣٤. كتاب حلول مقترحة لتخفيف حدة الزحام في مناسك الحج والعمرة، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، جدة، أ.د. عمر أبو رزيزة.
٣٥. كتاب العين، أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، تحقيق د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي.
٣٦. الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، العلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، الرياض.
٣٧. لسان العرب، العلامة جمال الدين محمد بن مكرم بن علي بن أحمد بن أبي القاسم بن حقة بن منظور، تحقيق عبد الله على الكبير وآخرون، القاهرة.
٣٨. مستند احمد.
٣٩. مشروع الملك عبد العزيز لتوسعة وعمارة المسجد الحرام/ المعلومات والوثائق والبيانات. والخرائط الهندسية للمشروع عام ١٣٧٥هـ إعداد اتحاد المهندسين الاستشاريين "باكستان".

٤٠. المغني، موفق الدين أبي محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الدمشقي الصالحي الحنبلي، تحقيق د. عبد الله التركي، د. عبد الفتاح الحلو، الرياض.

٤١. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، بيروت، الشيخ شمس الدين محمد بن محمد الخطيب الشربيني القاهري الشافعي.

٤٢. نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار، مصر، الشيخ الإمام قاضي قضاة القطر اليماني محمد بن علي بن محمد الشوكاني.

٤٣. وزارة الإعلام، الشؤون الإعلامية، وكالة الأنباء السعودية، مؤتمرات القمة الإسلامية، ص ٤٣٨.

٤٤. وكالة الأنباء السعودية أعداد الحجاج القادمين من الخارج خلال ٧٧عاما/ تقرير إضافة ثالثة

<http://www.spa.gov.sa/print.php?id=>

ثانيا: الدوريات :

١. جريدة أم القرى العدد ١٠/١٦٢٢، ذو القعدة (١٣٧٥هـ).
٢. جريدة الرياض، الأحد غرة ذي الحجة ١٤٢٦هـ العدد ١٣٧٠.

